



18.26 مليون دينار حجم الأرباح المرحلة للشركات المرخص لها



المؤشرات المالية للشركات المرخص لها جيدة ومطمئنة، حيث تقدر إجمالي حقوق المساهمين بنحو 3.616 مليار دينار، مقابل إجمالي مطلوبات تبلغ 1.319 مليار دينار، تمثل 36.471%، أقل من نصف مرة إلى إجمالي حقوق المساهمين. وتملك تلك الشركات أيضاً استثمارات جيدة تتمثل في عقارات استثمارية بقيمة 499.201 مليون دينار، واستثمارات في شركات زميلة تبلغ 698.744 مليون دينار، فيما تبلغ الموجودات المالية ما قيمته 814.125 مليون دينار.

المالية للشركة. من الأهمية القصوى لنمو الأرباح المرحلة لدى الشركات هو أنه تعزيز الاستقرار المالي الذي يعد مصدرة مالية لمواجهة الأزمات أو الخسائر غير المتوقعة، وضمان استمرار توزيع الأرباح على المساهمين في السنوات العجاف وهي أحد بنود الثقة. فيما بلغت الاحتياطيات لدى الشركات المرخص لها التقليدية والإسلامية والتي تبلغ 48 شركة تقليدية و17 شركة إسلامية بمجموع 65 شركة، عدا البنوك، ما قيمته 825.269 مليون دينار كويتي.

كتب حازم مصطفى:

بلغت حجم الأرباح المرحلة لدى الشركات المرخص لها، التقليدية والإسلامية، ما قيمته 826.182 مليون دينار كويتي. وتكمن أهمية الأرباح المرحلة التي تمثل صافي الدخل المتراكم الذي لم يُوزع على المساهمين، في كونها "حساب توفير" استراتيجي لتمويل التوسع، والاستثمار في النمو، وإمكانية سداد الديون عند الحاجة، والأهم تدعيم الاستقرار المالي لمواجهة أي انخفاضات مستقبلية في الأرباح، كما أنها تُعزز القيمة السوقية للشركة وتُعد مؤشراً على الكفاءة

«العقارات المتحدة»: 75% من إيرادات الشركة من الكويت

بقيمة 688 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 2.3%. وعلى صعيد الديون فقد بلغت 360 مليون دينار كويتي، وهي ديون طويلة الأجل بنسبة 92% تستحق بعد أكثر من عام. ويعادل إجمالي الأصول 3.3 ضعف حقوق الملكية، ويبلغ صافي الدين إلى إجمالي حقوق الملكية 1.6 ضعف، حيث تقدر حقوق الملكية بنحو 203 ملايين دينار بنمو 3.4%.

كشفت شركة العقارات المتحدة أن السوق الكويتي يستحوذ على 75% من نطاق تغطية الإيرادات التي بلغت 103.3 مليون دينار كويتي، حيث تستحوذ الكويت على 38% من إجمالي الأصول، تليها مصر بنسبة 22% وتساهم في إيرادات الشركة بنسبة 15%، بينما الأردن 16% وتساهم في الإيرادات بنسبة 4%، وعمان 10% وتساهم بنسبة 3% من الإيرادات. وجدير ذكره أن إجمالي أصول «العقارات المتحدة» تقدر

تبريرات نشاط التداولات تعود!!

عادت التبريرات من الشركات المدرجة مرة أخرى بشأن نشاط التداولات لتبدأ شاشات التداول من جديد، والتي يكون أغلبها تبريرات يصفها مراقبون بأنها «رفع عتب» أو تبريرات «فشك»! لكن منذ مطلع الأسبوع الحالي شهد أحد الأسهم العقارية نشاطاً لافتاً على مدار يومين، ثم بعد يومي النشاط تم الإعلان عن صفقة ضخمة بربح جيد. لماذا لم يتم ملاحظة هذا النشاط؟ ولماذا لم تتم المبادرة بالإعلان الفوري المسبق عن وجود معلومات أو مفاوضات؟ أو يتم طلب وقف السهم مبكراً؟

الدائنون فقأوا أعين جميع المساهمين بتعننتهم على مدار سنوات والوقوف ضد خطط الهيكلية

إلى حاكم يملك قرار مصير الشركات المدينة، فهو من يوافق على خطط الهيكلية من عدمها، والمساهم، المالك الشرعي للشركة والأصول، يبقى تحت رحمة الدائن يقرر ما يشاء. لذا من الدروس المؤلمة التي يجب أن تعيها الشركات، هي تقليل الدين وعدم التوسع والإفراط مهما كانت مغريات الدائنين والمؤسسات المقرضة التي تتحكم في مصائر الكيانات.

المستويات التنظيمية على المستوى المالي العالمي! يواجه حملة الأسهم في حالات إفلاس الشركات وتصفياتها خطر فقدان كامل استثماراتهم، حيث يأتون في ذيل قائمة الأولويات للحصول على المستحقات بعد الدائنين والموظفين، فتصبح الأسهم غالباً بلا قيمة. من المعادلات الضالمة المعكوسة أن الدائن يتحول

هل تعنت كبار الدائنين في الشركات على مدار سنوات، وعرقلة خطط الشركات المتعثرة، هو ظلم لصغار المستثمرين الأفراد في هذه الكيانات؟ سنوات من التعنت والعناد عرقلت عشرات الخطط، بعد مئات الاجتماعات في الداخل والخارج، وفي نهاية المطاف فقأ الدائنون أعين الجميع. لكن ماذا عن صغار المساهمين وحملة الأسهم التي يجب أن يعاد النظر في حقوقهم من أعلى

... ما قصرت يمكنك البورصة... الهدوء يحرر السيولة



المكاسب تقلص خسائر البورصة من بداية 2026 إلى 1.46%

412.6 مليون دينار مكاسب والقيمة السوقية عند 52.752 مليار دينار

| كتب محمود محمد:

مليون دينار كويتي بقدرة تبلغ 13.4%، فيما تراجعت كمية الأسهم المتداولة 13% والصفقات 2%. استمرار الهدوء مع إعلانات إيجابية للشركات سيدفعان السوق لمزيد من المكاسب والأداء الإيجابي، في ظل تفاؤل من كبرى بيوت الاستثمار العالمية وصندوق النقد الدولي بمحافظة دول الخليج على معدلات نمو أفضل من الأسواق العالمية المتأثرة بملف الطاقة. ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.69%، وصعد "العام" بنحو 0.78%، كما ارتفع المؤشران الرئيسيين 50 والرئيسي بنسبة 1.68% و 1.27% على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي. بلغت قيمة التداول 106.49 مليون دينار، وزعت على 410.77 مليون سهم، بتنفيذ 25.96 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 10 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بنحو 3.91%، فيما تراجع 3 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ 1.89%. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 89 سهماً على رأسها "الكوت" بواقع 9.82%، بينما تراجع 31 سهماً على رأسها "التقدم" بنحو 4.95%، فيما استقر سعر 13 سهماً. وتصدر سهم "تنظيف" نشاط التداول من حيث الكميات بحجم بلغ 42.22 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 24.51 مليون دينار، مرتفعاً 0.83%.

كافة الخسائر من بداية العام، حيث تقلصت خسارة القيمة السوقية إلى 1.46%، وبمكاسب جلسة أمس التي بلغت 412.6 مليون دينار، بلغت القيمة الرأسمالية 52.752 مليار دينار كويتي. من أكبر وأهم مكاسب السوق هي مستويات الثقة الغير مسبوقة التي ترسخت خلال أسابيع الأزمة التي لا تعد من الأزمات العابرة، بل من أسوأ التحديات السلبية، لكن كانت هناك رؤية بعيدة الأمد من كبرى المؤسسات وكبار المستثمرين وأصحاب الملاحة التي كانت بصمتهم حاضرة، أيضاً المؤسسات الحكومية التي عززت ورسخت الثقة بهدوء ودون ضجيج أو إعلان، حفزت وقادت المبادرة بنجاح. وعملياً وفقاً للأرقام التي توقف عندها السوق أمس، فهو يقترب من محو كافة الخسائر المتراكمة من بداية العام الحالي، حيث تقول مصادر استثمارية أن هناك انفراجة كبيرة في تدفقات السيولة التي كانت خاملة أو معطلة أو تحت التحفظ، خصوصاً من الأفراد والمضاربين الذين تعكس أنشطة بعض الأسهم عودتهم بقوة. أرقام السيولة واضحة وتعبر عن سلوك المستثمرين وتعكس ارتفاع الشهية بالحد الأعلى. أمس ارتفعت أسعار أسهم 89 شركة، وتراجعت أسهم 32 شركة، فيما بلغت سيولة السوق المتداولة 106.492

الهدوء على الصعيد الجيوسياسي حرر القيود وأزال حواجز التحفظ، وتراجعت مستويات المخاطر نسبياً، وهو ما تؤكدته مستويات السيولة المتدفقة على السوق، وكذلك التوسع الاستثماري من جانب المستثمرين، والأبرز والأهم هو توفر السيولة بقوة على كل المستويات. كما سبق وأشارت "الاقتصادية" بأن نحو 1.17 مليار دينار، وهو حجم التوزيعات النقدية التي أوصت بها الشركات المدرجة للمساهمين عن العام الماضي، سيدفق جزء كبير منها تدريجياً على السوق، وحتى الآن لا تزال الشركات تواصل عقد الجمعيات العمومية وتحويل الأرباح، حيث تستقبل حسابات المستثمرين التوزيعات بشكل أسبوعي. ومع حالة الهدوء والتفاؤل، وترجيح احتمالات أن تستمر تلك الحالة في ظل المساعي الحثيثة للخروج من أزمة الأحداث إلى منطقة الحلول التفاوضية، تشهد أغلبية الأسواق المالية حول العالم متنفساً. وتأتي أسواق دول الخليج في مقدمة تلك الأسواق، وبورصة الكويت واحدة من أبرز الأسواق التي حققت تماسكاً مدفوعاً بالثقة، وجاءت في طليعة الأسواق التي سجلت سلسلة ارتدادات إيجابية لها مبرراتها بالأرقام. وفقاً لمؤشرات السوق، البورصة على أعتاب تعويض

إفصاحات البورصة

«أعيان» تقرب من تنفيذ صفقة «دار الشفاء» «المنافسة» وافق على سيطرتها على نسبة 51.96% ستكون صفقة 2026 الأنجح تشغيلياً... واقتناصها بسعر مناسب

لديها سيولة جاهزة للصفقة من مصادر عديدة بعضها جزء تمويلي والشركة لديها قنوات عديدة وقدرتها عالية على توفير التمويل اللازم. صفقة «دار الشفاء» ستكون صفقة العام الأنجح تشغيلياً فضلاً عن سعرها الأفضل في توقيت تم إلغائه فيه مناقصة عافية التي هدأت من مستويات أسعار المشافي التي كانت شهدت أسعار استثنائية وقياسية في السنوات الماضية.

الإجراءات الرسمية والمطلوبة وهي صفقة إيجابية وراحة لشركة أعيان حيث تعد مستشفى دار الشفاء من أكبر المشافي حصة في السوق المحلي والتي حققت توسعات ضخمة مؤخراً وبانتقالها لشركة أعيان ستشهد مزيداً من النمو والتوسع. الأهم من ذلك هو أن الشركة ستحرر من التحديات والقيود التي واجهتها نتيجة بعض الملاحظات. شركة أعيان للإجارة والاستثمار وفقاً لمصادر استثمارية

وافق جهاز حماية المنافسة الكويتي، أمس، على طلب التركيز الاقتصادي المقدم من شركة أعيان للإجارة والاستثمار. ووفق تدوينة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، فقد وافق الجهاز على استحواذ شركة أعيان للإجارة والاستثمار على 51.96% من حصص شركة مستشفى دار الشفاء. الموافقة خطوة إيجابية ستفتح الطريق أمام إستكمال باقي

مجلس إدارة «ترولوي»

يوافق على تعديل مواد بالنظام الأساسي

وافق مجلس إدارة شركة ترولي للتجارة العامة على تعديل مواد بالنظام الأساسي للشركة. وأوضحته الشركة أنه تمت الموافقة على تعديل المادة رقم (1) من عقد التأسيس وتعديل المواد رقم (24-30-32-33-35-39-45-55-67-68-7-1-13-14) من النظام الأساسي. كما وافق مجلس الإدارة على الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية واعتماد جدول أعمالها.

«التمدين العقارية»:

توزيع 18 فلساً عن 2025

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة التمدين العقارية على توزيع أرباح للمساهمين نقدية بنسبة 18% من رأس المال المدفوع اي بواقع 18 فلساً للسهم الواحد وذلك بعد خصم أسهم الخزينة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وبينت الشركة أن ذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق بتاريخ 4 مايو 2026 على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح للمساهمين بتاريخ 12 مايو 2026.

«التمدين الاستثمارية»:

توزيع 50% نقداً للمساهمين

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة التمدين الاستثمارية توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% من رأس المال المدفوع بواقع 50 فلساً للسهم الواحد بعد خصم أسهم الخزينة. وتستحق هذه الأرباح النقدية للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 4 مايو 2026 ويتم توزيعها بتاريخ 7 مايو 2026 مع تفويض الشركة في تعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم. كما قامت العمومية بإعادة تعيين علي بدر عبد الله الوزان - من ديوليت



دعوى «المواصلات» و«الاتصالات» ضد «أريد» 13 مايو

لصالح شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (أريد). وذكرت الشركة أنه لا يوجد أثر مالي في حال صدور حكم استثنائي يؤيد حكم أول درجة، وفي حال صدور حكم استثنائي بإلغاء حكم أول درجة والقضاء برد المبالغ يوجد أثر مالي قابل للطعن بالتميز مع إمكانية قبول طلب وقف النفاذ لحين صدور حكم بالتميز.

وقالت «أريد» إن الدعوى تتعلق بطلب رد المبالغ غير المستحقة بقيمة 39.55 مليون دينار، و4.92 مليون دينار، مع الإلزام بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وكان حكم أول درجة قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (كان حينها الحكم

أعلنت شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «أريد» تأجيل جلسة الدعوى المرفوعة من وكيل وزارة المواصلات بصفته، ورئيس مجلس هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بصفته ضدها، إلى تاريخ 13 مايو 2026، علماً بأن الجلسة قد أجلت مسبقاً أكثر من مرة آخرها لـ15 أبريل؛ للاطلاع.

الأميري

AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

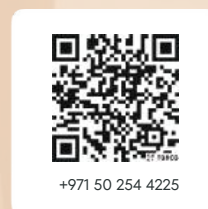
القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 0.90% بواقع 102.87 نقطة



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الأربعاء بارتفاع نسبته 0.90%، ما يعادل 102.87 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,589.05 نقطة.

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 222 شركة، مقابل تراجع 38 شركة، فيما استقرت أسهم 9 شركات دون تغيير، وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 7.58 مليار ريال، من خلال 374.73 مليون سهم.

وتراوح أداء المؤشر خلال الجلسة بين مستوى 11,483.86 نقطة كأدنى مستوى مسجل، و11,592.3 نقطة كأعلى مستوى وصل إليه، وافتتحت السوق تداولاتها عند مستوى 11,484.01 نقطة.

جميع القطاعات باللون الأخضر

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأخضر، بصدارة قطاع التطبيقات وخدمات التقنية الذي صعد 2.75%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة ارتفاع بلغت 2.53%.. وتصدر قطاع الاتصالات مكاسب القطاعات الرئيسية بارتفاع نسبته 1.14% وصعد قطاع البنوك 0.97%، وبلغت مكاسب قطاعي الطاقة والمواد الأساسية 0.65% و0.24% على التوالي.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم نيس ون قائمة الارتفاعات بنسبة 9.94% ليصل إلى 13.27 ريال، تلاه سهم الوطنية بنسبة 8.36% بسعر 13.74 ريال، وصعد سهم أنابيب بنسبة 7.21% مسجلاً 7.14 ريال، وارتفع سهم جاهز بنسبة 6.03% بقيمة تداول بلغت 160.11 مليون ريال.

وفي المقابل، سجل سهم دله الصحية التراجع الأكبر بنسبة 4.5% ليغلق عند 129.5 ريال، وانخفض سهم طبية بنسبة 2.03% ليصل إلى 41.42 ريال.

الأكثر نشاطاً

بإغلاقه عند 18.24 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 5.13%، وسط تداولات بلغت قيمتها 185.58 مليون ريال، كما سجل سهم أنابيب الشرق قمة تاريخية عند 191.2 ريال، وسهم إدارات عند 378.2 ريال بارتفاع نسبته 6.84%. وفي سياق الإفصاحات، أعلنت شركة جاز العربية للخدمات عن توقيع اتفاقية تصنيع مع شركة أويل أند غاز سيستمز ليمتد، بينما أفصحت المتحدة للتأمين عن ورود عدم ممانعة هيئة التأمين على التصرف في الوديعة النظامية، كما أعلنت شركة مطاعم بيت الشطيرة عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام المالي 2025.

وارتفع سهم مصرف الراجحي بنسبة 1.02% مغلقاً عند 109.3 ريال، متصدراً قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 562.05 مليون ريال، كما ارتفع سهم مصرف الإنماء بنسبة 2.07% ليصل إلى 30.56 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً. وسجل سهم أرامكو السعودية ارتفاعاً بنسبة 0.66% ليغلق عند 27.54 ريال، محققاً سيولة بلغت 489.1 مليون ريال، وجاء ثانياً في قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بالحجم، وارتفع سهم السعودية للطاقة بنسبة 0.51% مسجلاً 17.72 ريال، وهو أعلى مستوى له في عام. وحقق سهم الصناعات الكهربائية قمة تاريخية جديدة

أسهم بورصة أبوظبي ترتفع بقيمة 117 مليار درهم

ارتفعاً بنسبة 6.061% ليصل سعر سهمها إلى 3.5 درهم.

الأسهم الأكثر تراجعاً

كانت «دار التأمين» الأكثر تراجعاً بنسبة 4.839% ليصل سعرها إلى 1.77 درهم، تلتها «الخليج للمشاريع الطبية» بنسبة 4.706% وسعر 2.43 درهم.

5 أسهم تستحوذ على 47.3% من السيولة

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة أمس الأربعاء عند مستوى 9,892.31، بزيادة قدرها 52.31 نقطة، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 0.532%.

واتسم النشاط بالحيوية من خلال تبادل أموال وصلت قيمتها الإجمالية إلى 1.625 مليار درهم، شملت انتقال ملكية 485.408 مليون سهم عبر تنفيذ 34.356 عملية تبادل مباشرة.

ووفق إحصائية لـ «مباشر» استناداً لبيانات السوق، استحوذت 5 أسهم قيادية على نحو 47.3% من إجمالي السيولة المتداولة في السوق اليوم، بقيمة إجمالية بلغت 769.515 مليون درهم.

وتصدرت شركة «الدار العقارية» النشاط، تلاها «مصرف أبوظبي الإسلامي» و«ألفا ظبي».

من حيث حجم التداول، استحوذت 5 شركات على 30.54% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة في السوق اليوم، بواقع 148.225 مليون سهم.

واصل سوق أبوظبي للأوراق المالية مساره الصاعد بنهاية تعاملات أمس الأربعاء، محافظاً على اتجاهه الإيجابي رغم أجواء التوتر التي تخيم على المنطقة. ووفق بيانات التداول، أنهى السوق يومه عند مستوى 9892.31 نقطة، بزيادة قدرها 52.31 نقطة، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 0.532%.

وشهد السوق تبادل أموال وصلت قيمتها إلى 1.625 مليار درهم، شملت انتقال ملكية 485.408 مليون سهم عبر تنفيذ 34.356 عملية تبادل مباشرة.

وعلى صعيد القيمة السوقية، حققت الشركات المدرجة زيادة قدرها 117 مليار درهم، حيث وصلت القيمة الإجمالية إلى 2.860 تريليون درهم أمس مقارنة بـ 2.743 تريليون درهم بنهاية جلسة الثلاثاء، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 4.26%.

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم شركة «أوراسكوم كونستراكتيون بي إل سي» بمقدار 400 ألف سهم، وبقيمة إجمالية بلغت 14.440 مليون درهم، حيث نُفذت العملية بسعر 36.1 درهم للسهم الواحد.

وعلى صعيد حركة الشركات، سجلت 62 شركة ارتفاعاً في قيمتها، بينما تراجعت قيم 28 شركة، وحافظت 40 شركة على مستوياتها السابقة دون تغيير.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدرت شركة «أبييكنس» قائمة الشركات الأكثر



بورصات خليجية

20.2 مليار درهم مكاسب سوقية لأسهم دبي



أغلق مؤشر سوق دبي المالي تعاملات أمس الأربعاء، على ارتفاع ملحوظ ليصل إلى مستوى 5866.31 نقطة، بمكاسب قدرها 146.81 نقطة بنسبة نمو بلغت 2.56%، مدفوعاً بأداء قوي للأسهم والقطاعات القيادية رغم التوترات الراهنة في المنطقة.

ووفق بيانات السوق، بلغ حجم التداول الإجمالي 429.432 مليون سهم بقيمة سيولة وصلت إلى 1.504 مليار درهم. تم تنفيذ هذه التداولات عبر 25.043 صفقة شملت ارتفاع أسعار 42 شركة مقابل انخفاض 9 شركات واستقرار 4 شركات دون تغيير عن إغلاقها السابق.

وحققت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة زيادة قدرها 20.221 مليار درهم لتصل إلى 951.932 مليار درهم بنهاية تعاملات أمس مقارنة بنحو 931.711 مليار درهم المسجلة في جلسة الثلاثاء. تعادل هذه الزيادة نمواً بنسبة 2.17% في إجمالي القيمة السوقية خلال جلسة واحدة.

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقات كبيرة على أسهم شركة الخليج للملاحة القابضة بحجم تداول بلغ 21.800 مليون سهم. بلغت قيمة هذه الصفقات 39.022 مليون درهم بسعر تنفيذ قدره 1.790 درهم للسهم الواحد.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم شركة الخليج للملاحة القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 15.00% ليغلق عند سعر 2.07 درهم، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم ريت الإمارات قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة انخفاض بلغت 4.90% ليغلق عند سعر 0.504 درهم.

بلغت القيمة الإجمالية لهذه الأسهم الخمسة 1.091 مليار درهماً من أصل السيولة الكلية للسوق البالغة 1.504 مليار درهم. تصدر سهم إعمار العقارية قائمة الأنشطة بالقيمة منفرداً بنسبة استحواذ بلغت 48.7% من إجمالي سيولة السوق. وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

وعلى صعيد أحجام التداول سيطرت 5 شركات على نحو 49.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في السوق. تصدر سهم طلبات القائمة بحجم تداول بلغ 76.312 مليون سهم.

سهم "إعمار العقارية" يستحوذ على 48.7% من السيولة سجل مؤشر سوق دبي المالي بختام تعاملات أمس الأربعاء، ارتفاع ملحوظ بنسبة 2.56% ليصل إلى مستوى 5866.31 نقطة، بمكاسب قدرها 146.81 نقطة مدفوعاً بأداء قوي للأسهم القيادية.

ووفقاً لبيانات السوق، استحوذت 5 أسهم قيادية على حصة تتجاوز 72% من إجمالي السيولة المتداولة في سوق دبي المالي خلال جلسة اليوم.

بورصة مسقط ترتفع بنسبة 0.87% بواقع 71.58 نقطة



أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأربعاء، مرتفعاً 0.87%، بإقفاله عند مستوى 8,315.93 نقطة، رابحاً 71.58 نقطة، مقارنةً بمستوياته في جلسة أمس الثلاثاء.

ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 1.3%، مع صدارة سهم المركز المالي للرابحين أمس بنسبة 10%، وارتفع سهم عمان والإمارات القابضة بنسبة 9.49%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.5%؛ بدعم سهم النفط العمانية للتسويق المتصدر كذلك للرابحين أمس بنسبة 10%، وارتفع سهم شل العمانية للتسويق بنسبة 6.67%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيثاً بنسبة 0.25%، مع تقدم سهم الأسماك العمانية على المتراجعين أمس بنسبة 9.68%، وتراجع عمان كلورين بنسبة 4.55%.

وارتفع حجم التداولات أمس بنسبة 24.91% إلى 375.95 مليون ورقة مالية، مقابل 300.97 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 26.02% إلى 115.46 مليون ريال، مقارنة بنحو 91.62 مليون ريال جلسة أمس الثلاثاء.

المركز المالي والنفط العمانية للتسويق يقودان الرابحين قاد سهم المركز المالي قائمة الرابحين، حيث ارتفع بنسبة 10% ليغلق عند 0.066 ريال، وتلاه سهم النفط العمانية للتسويق المرتفع بالنسبة نفسها ليصل إلى 1.166 ريال.

كما صعد سهم عمان والإمارات القابضة بنسبة 9.49% ليغلق عند 0.173 ريال، وارتفع سهم صناعة مواد البناء بنسبة

سهم أوكيو للصناعات الأساسية في المركز الثاني بقيمة تداول بلغت 16.18 مليون ريال.

كما حل سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج ثالثاً بتداولات قيمتها 15.15 مليون ريال، تلاه سهم بنك مسقط بقيمة 13.66 مليون ريال، فيما جاءت عُمانتل خ أمس بقيمة تداول بلغت 9.12 مليون ريال.

وعلى صعيد الأسهم الأنشطة حجماً، حافظ سهم بنك صحار الدولي على صدارته بتداول 200.92 مليون سهم، وتلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بحجم 52.13 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بتداول 31.46 مليون سهم. كما سجل سهم بنك مسقط تداول 28.4 مليون سهم، وجاء سهم أوكيو لشبكات الغاز خ أمس أ بحجم بلغ 14.56 مليون سهم.

9.33% إلى 0.082 ريال، فيما سجل سهم الوطنية لصناعة البسكويت مكاسب بلغت 8.37% ليغلق عند 5.901 ريال.

وفي المقابل، تقدم سهم الأسماك العمانية قائمة المتراجعين خلال الجلسة بانخفاضه بنسبة 9.68% ليغلق عند 0.028 ريال، وتراجع سهم الباطنة للتنمية والاستثمار بنسبة 6.38% إلى 0.088 ريال.

كما هبط سهم عمان كلورين بنسبة 4.55% ليصل إلى 0.21 ريال، وتراجع سهم مسقط للتمويل بنسبة 3.90% ليغلق عند 0.074 ريال، فيما انخفض سهم المدينة تكافل بنسبة 3.13% إلى 0.124 ريال.

صحار الدولي يتصدر النشاط حجماً وقيمة
قاد سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأنشطة قيمة وحجماً بعد أن حقق تداولات بقيمة 46.92 مليون ريال، وجاء

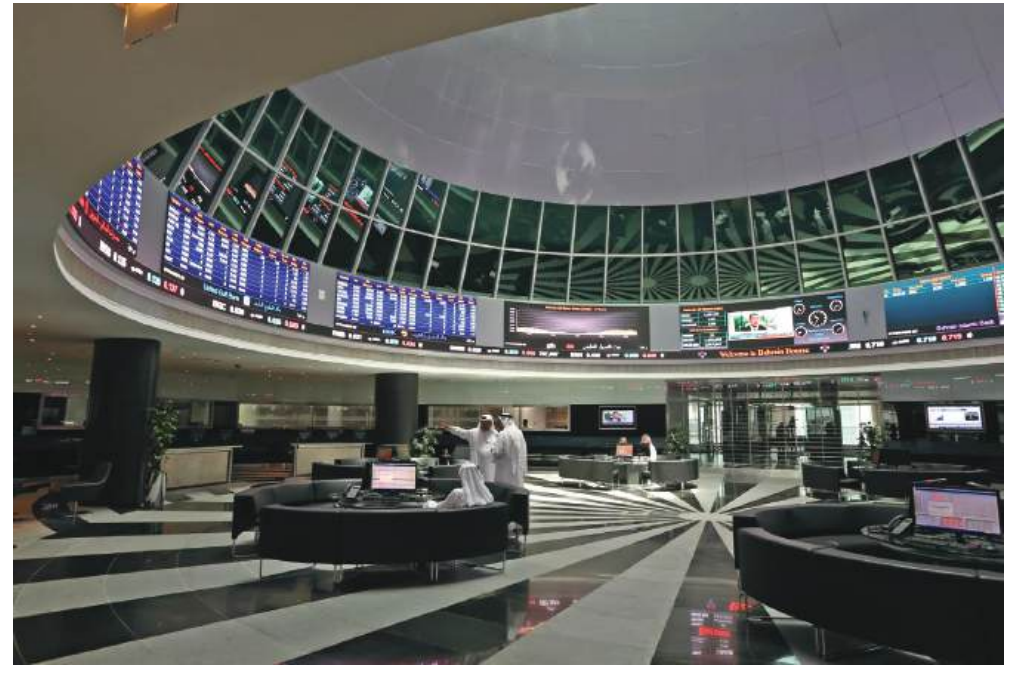
بورصات خليجية

بورصة قطر ترتفع 0.40% إلى 10733 نقطة



أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء مرتفعة؛ بدعم نمو 6 قطاعات في مقدمتها الصناعات. صعد المؤشر العام بنسبة 0.40% ليصل إلى النقطة 10733.95؛ ليربح 43.18 نقطة عن مستوى أمس الثلاثاء. ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها قطاع الصناعات بنسبة 0.71%، و تراجع قطاع الاتصالات وحيداً بـ0.54%. وتراجعت السيولة إلى 549.55 مليون ريال، مقابل 594.80 مليون ريال أمس، وانخفضت أحجام التداول إلى 204.99 مليون سهم، مقارنة بـ 253.28 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 30.25 ألف صفقة مقابل 31.47 ألف صفقة الثلاثاء. ومن بين 52 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 38 سهماً في مقدمتها سهم بنك الدوحة بـ3.03%، بينما تراجع سعر 14 سهماً في مقدمتها سهم "مجمع المناعي" بـ 1.97%، واستقر سعر سهمين.. وبشأن الأنشطة تداولاً، تقدم "مسيعد" الكميات بـ23.25 مليون سهم، بينما تقدم "كيو إن بي" السيولة بقيمة 51.76 مليون ريال.

بورصة البحرين ترتفع 0.74% والمؤشر العام عند 1924 نقطة



أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس الأربعاء، على ارتفاع بدعم قطاعات العقارات والمال والمواد الأساسية. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.74%، إلى مستوى 1924 نقطة، وسط تعاملات بحجم 4.7 مليون سهم بقيمة 1.16 مليون دينار، توزعت على 184 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم عقارات السيف بـ9.17%، تلاه مجموعة جي إف إتش المالية بـ3.92%، واستيراد الاستثمارية بـ2.56%، وألمنيوم البحرين بـ1.12%. كما صعد سهم بيت التمويل الكويتي بـ 1.1%، وبنك البحرين والكويت بـ0.57%، و بنك البحرين الوطني بـ0.43%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 1.91 مليون سهم بسعر 0.530 دولار للسهم، تلاه سهم عقارات السيف بتداول 1.16 مليون سهم بسعر 0.119 دينار للسهم.

3.08 مليار ريال أرباح قطاع النقل ببورصة قطر خلال 2025



ارتفعت أرباح قطاع النقل المدرج ببورصة قطر خلال عام 2025 بنسبة 5.05% على أساس سنوي، وذلك وفقاً لإحصائية بورصة قطر. سجلت الشركات المدرجة بالقطاع أرباحاً في العام المنتهي بـ31 ديسمبر 2025 بقيمة 3.08 مليار ريال، مقابل 2.93 مليار ريال خلال عام 2024. ويتكون القطاع من 3 أسهم وهم: الملاحة القطرية والخليج للمخازن وقطر لنقل الغاز المحدودة "ناقلات". ودعم أداء القطاع ارتفاع أرباح شركة الملاحة القطرية التي حققت أرباح بقيمة 1.27 مليار ريال بنهاية عام 2025، مقابل أرباح عام 2024 البالغة 1.12 مليار ريال، بارتفاع 13.26%. وتبع ذلك إقرار الجمعية العامة العادية للشركة لتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2025 على المساهمين بنسبة 45% من القيمة الإسمية للسهم، أي بواقع 0.45 ريال قطري للسهم والتصديق عليها. وبلغ إجمالي موجودات شركة "الملاحة" بنهاية عام 2025، نحو 20.53 مليار ريال، مقابل 19.21 مليار ريال في عام 2024. وحققت شركة ناقلات أرباح بقيمة 1.69 مليار ريال خلال عام 2025، مقابل أرباح عام 2024 البالغة 1.64 مليار ريال، بارتفاع 3.12%. كما وافقت عمومية "ناقلات" على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية عن النصف الثاني من عام 2025 بنسبة 7.2% من رأس المال، بما يعادل 7.2 دراهم قطرية لكل سهم، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المالية

2025 لتصبح 14.4% من رأس المال، بما يُعادل 14.4 دراهم قطرية لكل سهم. وارتفع إجمالي موجودات ناقلات لتسجل 36.43 مليار ريال، بارتفاع 6.02% عن إجمالي موجودات عام 2024 البالغة 34.36 مليار ريال. وسجلت شركة مخازن تراجعاً في أرباحها خلال 2025 لتسجل أرباح بقيمة 120.05 مليون ريال مقابل

171.89 مليون ريال في عام 2024، بتراجع 30.16%. وأقرت الجمعية العامة العادية لشركة الخليج للمخازن "جي دبليو سي" توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها 0.10 ريال لكل سهم، بواقع 10% من الأرباح الصافية المحققة لعام 2025. وارتفع إجمالي موجودات شركة الخليج للمخازن بنسبة 1.87% لتسجل 5.13 مليار ريال في عام 2025، مقابل 5.04 مليار ريال بنهاية عام 2024.

بورصات عالمية

بورصة طوكيو تستعيد معظم خسائر الحرب وتخترق حاجز 58 ألف نقطة



الأميركي بنسبة 2% خلال الجلسة السابقة، وارتفاع «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 1%.

تحذيرات من تقلبات محتملة

رغم الزخم الإيجابي، حذر محللون من أن وتيرة صعود نيكاي قد تكون سريعة، وقد تتعرض للانعكاس في حال فشل محادثات السلام في الشرق الأوسط.

وفي سياق الأسهم الفردية، تراجع سهم «فاست ريتيلينغ» المالكة لعلامة «يونيكلو» بنسبة 0.95%.

كما انخفض سهم «كيوكسيا» لصناعة الذاكرة بنسبة 3.2% بعد أن سجل مستوى قياسياً في الجلسة السابقة، رغم ارتفاعه بنحو 78% منذ بداية الشهر.

أداء واسع النطاق يدعم السوق

أظهرت بيانات السوق أن نحو 80% من الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو سجلت ارتفاعاً، مقابل تراجع 17%، بينما استقرت نحو 1% دون تغيير، ما يعكس قوة الزخم الشرائي في السوق.

الحرب في الشرق الأوسط.

وقال شوتشي أريساوا، من شركة «إيواي كوزمو» للأوراق المالية، إن قوة الأسهم الأميركية، خاصة المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، تعزز الثقة في شراء نظيراتها اليابانية.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن أن محادثات إنهاء الحرب مع إيران قد تُستأنف في باكستان خلال اليومين المقبلين، بعد انهيار مفاوضات عطلة نهاية الأسبوع، وفرض حصار على الموانئ الإيرانية.

دعم من قطاع التكنولوجيا وأشباه الموصلات

تلقت السوق اليابانية دعماً قوياً من أسهم التكنولوجيا، حيث ارتفعت مجموعة «سوفت بنك» بنسبة 4.08%.

كما قفز سهم «أدفانتست» المتخصصة في معدات اختبار الرقائق بنسبة 5.4%، فيما صعد سهم «طوكيو إلكترو» بنسبة 0.82%.

وجاءت هذه المكاسب بالتزامن مع صعود مؤشر «ناسداك»

ارتفع مؤشر نيكاي الياباني إلى أعلى مستوى له في أكثر من شهر خلال تعاملات أمس الأربعاء، مدعوماً بتزايد التوقعات بشأن استئناف محادثات السلام بين أميركا وإيران، وهو ما عزز معنويات المستثمرين ودفع أسعار النفط إلى التراجع.

وصعد المؤشر بنسبة 0.99% ليصل إلى 58,453.03 نقطة بحلول الساعة 01:25 بتوقيت غرينتش، مسجلاً مكاسبه للجلسة الثانية على التوالي، ومتجاوزاً مستوى 58,000 نقطة لأول مرة منذ 2 مارس.

كما تمكن المؤشر من تعويض معظم الخسائر التي تكبدها منذ اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية في نهاية فبراير شباط. في المقابل ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.7% ليصل إلى 3,781.25 نقطة.

رهانات على قوة وول ستريت تقود السوق

يراهن المستثمرون على أن الأسهم اليابانية ستسير على خطى نظيرتها الأميركية، بدلاً من التأثر المباشر بتداعيات

ارتفاع الأسهم الآسيوية مدفوعة بالمكاسب القوية في «وول ستريت»

المخاوف الجيوسياسية، بعد إشارات من واشنطن إلى إمكانية استئناف المحادثات مع طهران.

وجاء ذلك رغم استمرار التوترات، حيث بدأت الولايات المتحدة فرض حصار بحري على السفن المغادرة من الموانئ الإيرانية، في حين هدت طهران بالرد على موانئ في دول خليجية مجاورة عقب فشل محادثات نهاية الأسبوع.

وساهمت آمال استئناف المفاوضات في دفع أسعار النفط إلى الانخفاض، ما خفف الضغوط التضخمية ودعم أسواق الأسهم.

وفي الوقت ذاته، عززت بيانات أسعار المنتجين في الولايات المتحدة، التي جاءت أضعف من المتوقع، التوقعات بأن ضغوط التضخم في سلاسل الإمداد قد تكون في طريقها للتراجع، ما أضفى مزيداً من الإيجابية على الأسواق العالمية.

كما يترقب المشاركون في السوق صدور نتائج أعمال البنوك الكبرى في الولايات المتحدة.

خلال التداولات، ليعود قريباً من أعلى مستوياته القياسية التي سجلها في وقت سابق من العام.

وجاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع أسهم شركات تصنيع رقائق الذاكرة، وسط توقعات باستمرار الطلب المرتبط بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وسجلت أسهم شركة «إس كيه هاينكس» أعلى مستوى قياسي جديد لها يوم الأربعاء، كما ارتفعت أسهم «ساسمونج إليكترونيكس» أيضاً.

وفي أماكن أخرى، ارتفع مؤشر «شنغهاي المركب» في الصين بنسبة 0.4%، بينما قفز مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ بأكثر من 1%.

كما صعد مؤشر «سترايتس تايمز» في سنغافورة بنسبة 0.4%، وارتفع مؤشر «إس آند بي/إيه إس إكس 200» الأسترالي بنسبة 0.2%. في المقابل، ظلت العقود الآجلة المرتبطة بمؤشر «نيفتي 50» الهندي دون تغيير يُذكر.

كما تلقت معنويات المستثمرين دعماً من تراجع

ارتفعت الأسهم الآسيوية لليوم الثاني على التوالي أمس الأربعاء، مدعومة بصعود أسهم التكنولوجيا التي اقتفت أثر المكاسب القوية في «وول ستريت»، في حين عززت حالة من التفاؤل الحذر بشأن احتمال حدوث انفراجة دبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران شهية المخاطرة في الأسواق.

واستمدت الأسواق الإقليمية اتجاهها من جلسة قوية في الولايات المتحدة، حيث صعد مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 1.2% ليغلق بالقرب من أعلى مستوى قياسي له، بينما قفز مؤشر «ناسداك» بنحو 2% مدفوعاً باستمرار قوة أسهم التكنولوجيا. وظلت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأميركية مستقرة إلى حد كبير.

وفي اليابان، ارتفع مؤشر «نيكاي 225» بنحو 1% ليقترّب من مستويات قياسية، بينما صعد مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.3%.

وتفوق أداء الأسهم في كوريا الجنوبية، حيث قفز مؤشر «كوسبي» بأكثر من 3% متجاوزاً مستوى 6100 نقطة

بورصات عالمية

استقرار العقود الآجلة للأسهم الأمريكية وسط ترقب التطورات بالشرق الأوسط



استقرت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية إلى حد كبير أمس الأربعاء، في ظل تقييم المستثمرين للتطورات في الشرق الأوسط ونتائج أعمال الشركات. وقد تلقت الأسهم دعماً هذا الأسبوع من آمال عودة واشنطن وطهران إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب، رغم استمرار الجيش الأمريكي في فرض حصار على الموانئ الإيرانية.

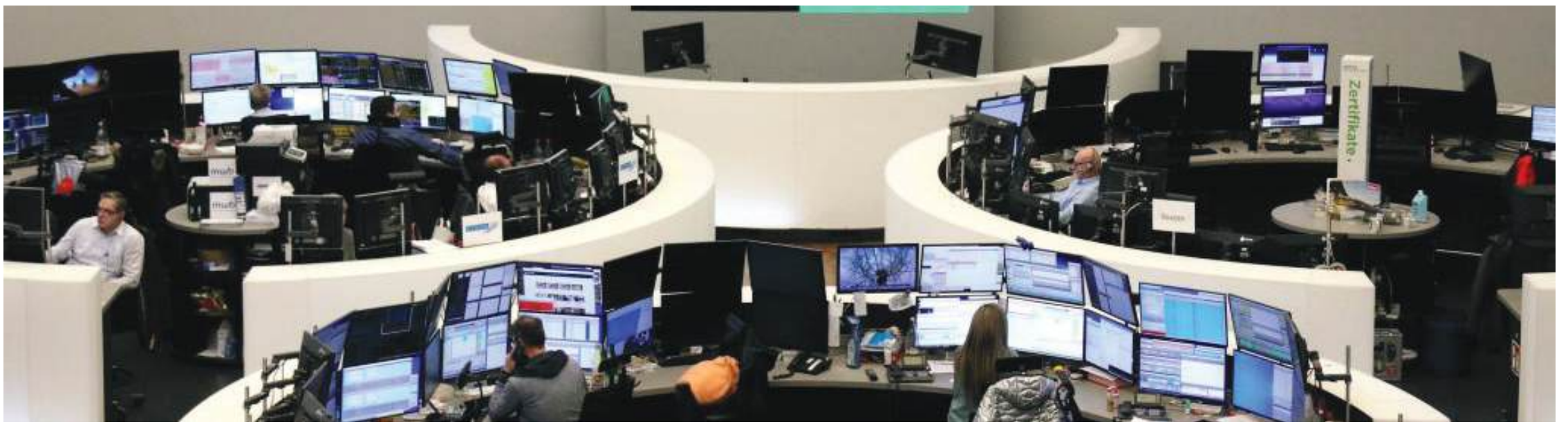
ويشير هذا الصمود إلى أن المستثمرين، الذين أنهكتهم الحرب، أصبحوا مستعدين للتحويل إلى الأصول عالية المخاطر عند أول إشارة لتهدئة التوترات. ويقترب مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" من تسجيل أول مستوى قياسي خلال التداولات منذ اندلاع الصراع. وتراجعت العقود الآجلة لمؤشر "داو جونز" بمقدار 42 نقطة أو 0.09%، وانخفضت عقود "ستاندرد أند بورز 500" الآجلة بنحو 5 نقاط أو 0.07%، كما هبطت عقود "ناسداك" 100 بنحو 22.75 نقطة أو 0.09%.

ويترقب المستثمرون يوماً مزدحماً بنتائج الشركات بحثاً عن مؤشرات حول كيفية تعاملها مع تداعيات الحرب. وارتفعت أسهم "بنك أوف أميركا" بنسبة 1.2% في تداولات ما قبل الافتتاح، بعد أن أعلن ثاني أكبر بنك في الولايات المتحدة عن نمو أرباحه في الربع الأول، مدعوماً بزيادة نشاط التداول نتيجة تقلبات الأسواق العالمية. كما صعدت أسهم "مورجان ستانلي" بنسبة 1.2% بعد تسجيل قفزة في أرباح الربع الأول.

لا تزال أعلى بنسبة 31% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. من بين الأسهم الأخرى، ارتفعت أسهم "نايكي" بنسبة 2.2% بعد قيام الرئيس التنفيذي، إيلوت هيل، بشراء أسهم إضافية في الشركة. كما صعدت أسهم "بروادكوم" بنسبة 2.8% بعد أن مددت "ميتا" اتفاقها مع الشركة لتوريد الرقائق المخصصة. وقفزت أسهم شركة "سناب" بنحو 7% بعد إعلانها عن خطط لتسريح نحو 1000 موظف.

وأفادت البنوك حتى الآن بأن المستهلك الأمريكي لا يزال في وضع مالي جيد، وأن أنشطة الطروحات العامة الأولية والصفقات ستظل قوية ما لم يستمر الصراع لفترة أطول. لكن بعض المحللين حذروا من أن ارتفاع الأسهم قد يجعلها أكثر عرضة لتراجعات حادة إذا لم تتوافق تطورات الشرق الأوسط مع التوقعات المتفائلة التي تسعرها الأسواق حالياً. وارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الأربعاء، لكنها

الأسهم الأوروبية ترتفع بحذر مع ترقب المساعي الأمريكية لإنهاء الحرب



وكان ترامب قد فرض هذه القيود في وقت سابق من الأسبوع بعد فشل محادثات باكستان في التوصل إلى اتفاق فوري لوقف دائم لإطلاق النار، رغم أن خبراء كانوا قد قللوا من احتمالات التوصل لاتفاق سريع. وأثار الحصار مخاوف بشأن إمدادات النفط عبر الخليج العربي، والتي تراجعت بشكل كبير خلال الحرب. ومع ذلك، أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" بأن أكثر من 20 سفينة تجارية تمكنت مؤخراً من عبور مضيق هرمز، ما يشير إلى تحسن محتمل في حركة الملاحة عبر هذا الممر الحيوي قبالة السواحل الجنوبية لإيران. وظلت أسعار النفط دون مستوى 100 دولار للبرميل، لكنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.3% إلى 95.10 دولار للبرميل، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 0.2% إلى 91.12 دولار.

الذكاء الاصطناعي. وتعد الشركة مورداً رئيسياً لمعدات تصنيع الرقائق، وتشمل قائمة عملائها شركات كبرى مثل "تي إس إم سي" و"إنتل" في ظل تسارع الشركات لتعزيز قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي. وألمح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى إمكانية استئناف محادثات السلام بين واشنطن وطهران خلال اليومين المقبلين، بعد جولة أولى من المفاوضات عُقدت في باكستان خلال عطلة نهاية الأسبوع. كما أبدى نائب الرئيس الأمريكي، جيه دي فانس، الذي قاد الوفد الأمريكي في إسلام آباد، تفاؤلاً بشأن مسار المفاوضات.

ورغم ذلك، تواصل الولايات المتحدة فرض حصار على الموانئ الإيرانية، حيث أكد مسؤولون عسكريون أمريكيون أن حركة التجارة البحرية من وإلى إيران توقفت بالكامل.

ارتفعت الأسهم الأوروبية طفيفاً أمس الأربعاء، مع ترقب المستثمرين لتصريحات صادرة من الولايات المتحدة تشير إلى مساعٍ لإنهاء الحرب مع إيران قريباً. وارتفع المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.1%، كما صعد مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.2%، وارتفع مؤشر «فوتسي 100» البريطاني بنسبة 0.2%. في المقابل، تراجع مؤشر «كاك 40» الفرنسي بنسبة 0.6%، متأثراً جزئياً بهبوط حاد في أسهم شركة «هيرميس» المصنعة لحقائب «بيركين»، بعد تسجيل تباطؤ في نمو مبيعاتها الفصلية وسط ضغوط الطلب المرتبطة بالحرب مع إيران. وعلى الجانب الإيجابي، تلقت المعنويات دعماً من شركة «إيه إس إم إل»، أكبر شركة في أوروبا من حيث القيمة السوقية، حيث رفعت المجموعة الهولندية توقعاتها للمبيعات السنوية، في إشارة إلى استفادتها من طفرة

بعد تدقيق شامل لعمليات إدارته المختلفة

البنك الأهلي الكويتي ينال شهادة «الأيزو 22301:2019» العالمية في إدارة استمرارية الأعمال



جوراف دينجرا:

• هذه الشهادة تمنح عملاءنا اليقين التام بأن معاملاتهم محمية بنظام عالمي مصمم للعمل بكفاءة قصوى حتى في أكثر السيناريوهات تعقيداً



عبدالله السميطة:

• هذا الإنجاز يتماشى بوضوح مع توجيهات الجهات الرقابية الرامية إلى رفع كفاءة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية



جيل جان فان دير تول:

• نيل هذه الشهادة يعكس جهوزيتنا العالية بمواجهة المخاطر المحتملة وضمان تقديم خدماتنا دون انقطاع



الاحتفال بالحصول على الشهادة

المتعاملين معها.

منذ تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 يواصل العمل على طرح منتجات جديدة وتطويرها، ليصبح واحداً من أهم البنوك الكويتية التي تقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لقطاع الأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم شركته التابعة ABK Capital مجموعة واسعة من الخدمات والحلول الاستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

هذا ويوفر البنك الأهلي الكويتي - مصر جميع الخدمات المصرفية والمالية لخدمة عملائه من الشركات والأفراد من خلال فرعه الرئيسي وفروعه الست والأربعين المنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

ويتواجد البنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقدم جميع الخدمات المصرفية لعملائه من الشركات الكويتية والإماراتية، ويخدم كذلك عملاءه الأفراد من خلال فروعه المتواجدة في دبي وأبو ظبي ومركز دبي المالي العالمي DIFC.

ويعد البنك الأهلي الكويتي من أبرز الداعمين لحملة «لنكن على دراية» التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بحيث يهدف من خلال مبادراته المختلفة إلى تعزيز الثقافة والشمول المالي لدى جميع أفراد المجتمع وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم لدى التعامل مع البنوك والخدمات المصرفية المختلفة بما يشمل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل تجنب الاحتياك المصرفي والمالي وشروط الحصول على منتجات البنك والاستفادة من الخدمات الرقمية وغيرها.

إلى رفع كفاءة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، ويعكس نجاحنا في بناء منظومة متكاملة بين إدارات البنك، مما يضمن استجابة فورية وتعافياً سريعاً من أي تحديات طارئة»، مما يؤكد قدرة البنك الأهلي الكويتي على وضع معايير جديدة للتميز، وتعزيز مكانته التنافسية كوجهة مصرفية آمنة ومستقرة على مختلف المستويات.

من ناحيته، ذكر رئيس إدارة المخاطر للمجموعة جوراف دينجرا «خضعت عمليات البنك الأهلي الكويتي لتدقيق وفحص دقيق وشامل من قبل شركة TÜV Rheinland العالمية، لضمان مطابقتها لأحدث المعايير الدولية، مما يعزز من مرونة عمليات البنك، ويؤكد قدرتنا العالية على استمرارية الأعمال وإستعادة العمليات والبيانات في وقت قياسي وبأقصى درجات الدقة».

واختتم دينجرا بأن «حصولنا على هذه الشهادة هو نتويع لجهودنا في دمج ثقافة استمرارية الأعمال في صلب العمليات اليومية لكل موظف، وليس فقط كإجراءات طوارئ مخزنة في السجلات، مما يمنح جميع المتعاملين معنا وعملاءنا الثقة والأمان بأن بياناتهم ومعاملاتهم المصرفية محمية بنظام عالمي آمن ومصمم للعمل بكفاءة، حتى في أكثر الظروف والسيناريوهات تعقيداً».

معايير صارمة

وتعد شهادة ISO 22301:2019 المعيار الأبرز عالمياً في مجال استمرارية الأعمال، وتتطلب اجتياز عمليات تدقيق صارمة لضمان قدرة المؤسسة على تحديد الأزمات، الاستعداد لها، الاستجابة الفعالة، والتعافي منها بأقل قدر من التأثير على العملاء والمساهمين وجميع

حصل البنك الأهلي الكويتي رسمياً على شهادة الاعتماد الدولية ISO 22301:2019 لنظام إدارة استمرارية الأعمال (BCMS)، من قبل شركة «TÜV Rheinland» العالمية المرموقة، في خطوة تعزز مكانته كإحدى المؤسسات المصرفية الرائدة في المنطقة.

ويأتي هذا الإنجاز ليوثق نجاح البنك في تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية لضمان استمرارية العمليات الحيوية تحت مختلف الظروف والتحديات، بعدما شمل نطاق الشهادة المهام والوظائف الأساسية المرتبطة بإدارات العمليات والخزانة والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد وتكنولوجيا المعلومات.

وتم تسليم الشهادة بحضور الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول، ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة عبدالله السميطة، ورئيس إدارة المخاطر للمجموعة جوراف دينجرا ومجموعة من مسؤولي إدارة المخاطر في البنك وممثلي الشركة العالمية. وبهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول بأن نيل هذه الشهادة يعكس الجاهزية العالية للبنك في مواجهة المخاطر المحتملة، وضمان تقديم الخدمات المصرفية لعملائه دون انقطاع، مما يعزز الثقة في متانة وقوة البنية التحتية والأنظمة التقنية والإدارية لديه.

وقال «حصولنا على شهادة الأيزو 22301:2019 ليس مجرد إنجاز تقني، بل تجسيد لثقافة العمل في البنك الأهلي الكويتي التي تضع أمن واستمرارية خدمات عملائنا في مقدمة أولوياتها، ونحن ندرك أن القطاع المصرفي يتطلب أعلى درجات الجاهزية والخدمة دون انقطاع، وهذا الاعتماد الدولي يؤكد قدرتنا على مواجهة التحديات التشغيلية والتقنية بكفاءة عالية، مما يساهم في تعزيز الثقة والمصداقية التي بنيناها مع مساهمينا وعملائنا على مدار عقود».

وأضاف فان دير تول أن هذا الاعتماد يتوج جهود فرق العمل في إدارات العمليات، والخزانة والاستثمار، والخدمات المصرفية للأفراد، وتكنولوجيا المعلومات، والذين عملوا لتطوير نظام إدارة استمرارية أعمال مرن وقادر على الاستجابة السريعة لأي متغيرات، بما يتماشى مع رؤية البنك للنمو المستدام والتحول الرقمي الآمن.

من جهته، قال نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي عبدالله السميطة «يأتي هذا الإنجاز ليتماشى بوضوح مع توجيهات الجهات الرقابية الرامية

صندوق النقد الدولي: 3.1% نمو الناتج المحلي الإجمالي عالمياً

نمو التجارة العالمية 2.2% في 2026 و3.8% لعام 2027

مراجعات من يناير 2026		توقعات أبريل 2026		
2027e	2026e	2027e	2026e	2025
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
الناتج العالمي				
0.0%	-0.2%	3.2%	3.1%	3.4%
الاقتصادات المتقدمة				
0.1%	-0.1%	2.1%	2.3%	2.1%
الولايات المتحدة الأمريكية				
-0.2%	-0.2%	1.2%	1.1%	1.4%
منطقة اليورو				
0.1%	-0.3%	4.2%	3.9%	4.4%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية				
0.0%	-0.1%	4.0%	4.4%	5.0%
الصين				
0.1%	0.1%	6.5%	6.5%	7.6%
الهند				
0.6%	-2.0%	4.6%	1.9%	3.6%
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى				
0.9%	-1.4%	4.5%	3.1%	4.5%
المملكة العربية السعودية				
-0.2%	-0.3%	4.4%	4.3%	4.5%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
حجم التجارة				
حجم التجارة العالمية				
0.3%	0.4%	2.7%	2.5%	3.7%
صادرات الاقتصادات المتقدمة				
1.2%	-0.1%	5.4%	3.5%	7.4%
صادرات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية				
0.8%	0.8%	3.1%	2.6%	4.7%
واردات الاقتصادات المتقدمة				
0.4%	-0.9%	4.9%	2.7%	5.7%
واردات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية				
أسعار المستهلك				
الاقتصادات المتقدمة				
0.1%	0.6%	2.2%	2.8%	2.5%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية				
0.3%	0.7%	4.6%	5.5%	5.2%

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2026

من صادرات النفط الخام نتيجة محدودية المسارات البديلة.

آفاق نمو الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصادات المتقدمة 1.8 في المائة في العام 2026، يعقبه تباطؤ هامشي إلى 1.7 في المائة في العام 2027. وقد كان لتداعيات الصراع في الشرق الأوسط تأثير محدود على هذه الاقتصادات، إذ تم خفض توقعات النمو للعام 2026 بنحو 0.2 في المائة، مع تعويض المكاسب في الولايات المتحدة واليابان للخسائر الأكبر في المناطق المستوردة للطاقة مثل منطقة اليورو والمملكة المتحدة. وبالمثل، تم خفض توقعات النمو للاقتصادات الأسواق الناشئة والنامية بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 3.9 في المائة في العام 2026، في حين تم رفعها بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 4.2 في المائة في العام 2027، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لتداعيات الصراع الذي يشهده الشرق الأوسط، والتي أثرت على النمو بصورة متباينة وفقاً لاختلاف القرب الجغرافي، والروابط المالية، وتدفقات التحويلات، ومدى الاعتماد على الطاقة. وبصفة عامة، يتوقع أن تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية أثر أكبر جراء تلك الأحداث، إذ أدى ذلك إلى خفض توقعات نموها للعام 2026 مقارنة بالتقديرات السابقة للصراع. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراجع نمو الولايات المتحدة من 2.3 في المائة (10- نقاط أساس) في العام 2026 إلى 2.1 في المائة (10+ نقاط أساس) في العام 2027. ويعكس خفض توقعات النمو للعام 2026 التأثير السلبي البسيط الناتج عن الصراع في الشرق الأوسط، والذي قابله جزئياً التعافي عقب توقف الأنشطة، وتحسن الإنتاجية، والتأثيرات الإيجابية الممتدة من فترة سابقة. أما تحسن آفاق العام 2027 فيستند إلى الحوافز المالية وتدابير دعم استثمارات الشركات، في حين تتراجع تدريجياً المكاسب المدفوعة بالتكنولوجيا، لكنها تظل كافية لتعويض ضعف الهجرة وتباطؤ الاستهلاك.

في المقابل، من المتوقع أن يتراجع نمو منطقة اليورو بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى 1.1 في المائة في العام 2026، قبل أن يسجل تحسناً هامشياً ويرتفع إلى 1.2 في المائة في العام 2027، وذلك مع تلاشي الدعم الناتج عن قوة النشاط في أواخر العام 2025، إلى جانب تزايد الأثر السلبي للصراع في الشرق الأوسط مع مرور الوقت. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الضغوط في ارتفاع تكاليف الطاقة وقوة اليورو، مما يواصل الضغط على قطاع التصنيع. كما

في تقرير صادر عن «كامكو» تناول أحدث التقارير الصادرة بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي»، عن صندوق النقد الدولي توقع فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3.1 في المائة للعام 2026 وبنسبة 3.2 في المائة للعام 2027، مع خفضه لتوقعات العام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس، في حين تم الإبقاء على توقعات العام 2027 دون تغيير مقارنة بتوقعات يناير 2026. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن خفضه لتوقعات النمو العالمي هامشياً مقارنة مع مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2026 تعكس تأثيرات متباينة، من بينها انخفاض الرسوم الجمركية، واستمرار دعم السياسات، والأداء الأقوى من المتوقع بنهاية العام 2025 وبداية العام 2026 في بعض الاقتصادات، مما ساهم جزئياً في احتواء أثر الصراع. وكانت التوقعات قبل اندلاع الصراع تشير إلى استقرار وتيرة النمو العالمي، مع توقعات بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4 في المائة في العام 2026 و3.2 في المائة في العام 2027، وهو ما يمثل مراجعة بالرفع بمقدار 0.1 نقطة مئوية للعام 2026 دون أي تغيير للعام 2027 مقارنة بالتقرير الصادر في يناير 2026.

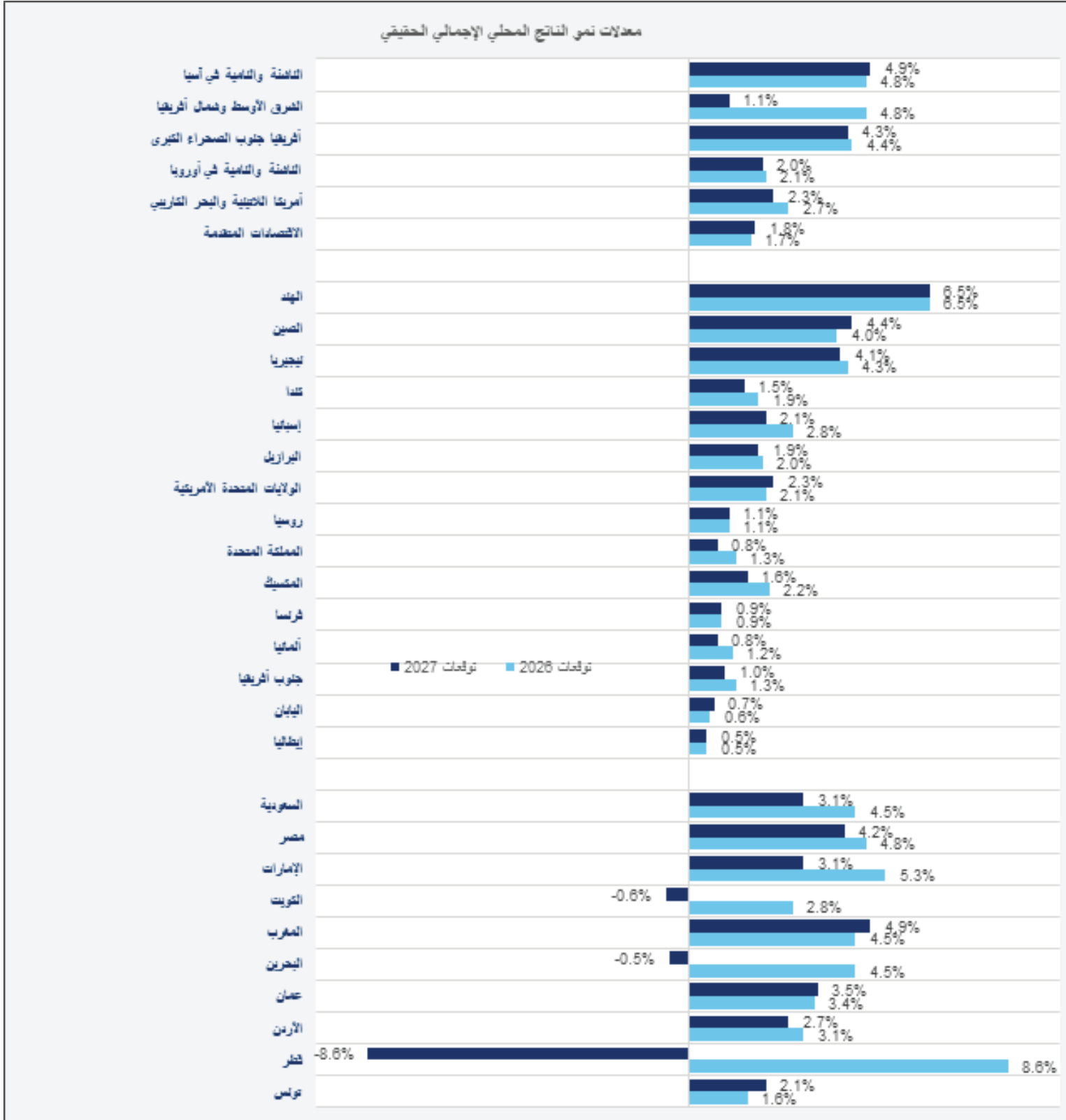
كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه تم خفض توقعات النمو التراكمي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026-2027 بمقدار 50 نقطة أساس للاقتصادات منخفضة الدخل المستوردة الصافية للطاقة مقارنة بتحديث يناير 2026، وذلك مقابل خفض أقل بمقدار 20 نقطة أساس للاقتصادات الأسواق المتقدمة المستوردة للطاقة، في حين شهدت الاقتصادات المصدرة الصافية للطاقة مراجعات محايدة أو إيجابية.

ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في ظل السيناريو الحاد، قد يتأثر النمو العالمي بشكل ملحوظ، إذ سيتراجع النمو بنحو 1.3 في المائة في العام 2026، ليقرب من مستويات الركود، وبنحو 1.0 في المائة في العام 2027 ليصل إلى 2.2 في المائة. كما يتوقع أن يرتفع التضخم بشكل حاد، ليبلغ 5.8 في المائة في العام 2026 و6.1 في المائة في العام 2027. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار النفط والغاز إلى خفض النمو بنحو 0.6 نقطة مئوية في العام 2026 وبنحو 0.5 نقطة مئوية إضافية في العام 2027. وفي ظل السيناريو المعاكس، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو العالمي بنحو 0.8 في المائة في العام 2026 ليصل إلى 2.5 في المائة، وبنحو 0.2 في المائة إضافية في العام 2027 ليبلغ 3.0 في المائة. كما يتوقع أن يرتفع التضخم إلى 5.4 في المائة في العام 2026 وبنسبة 3.9 في المائة في العام 2027، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الطاقة، في حين تواصل الأوضاع المالية الأكثر تشدداً وارتفاع توقعات التضخم الضغط على النمو خلال العام 2027. وفي كلا السيناريوهين، سوف تتأثر اقتصادات الأسواق الناشئة بدرجة أكبر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

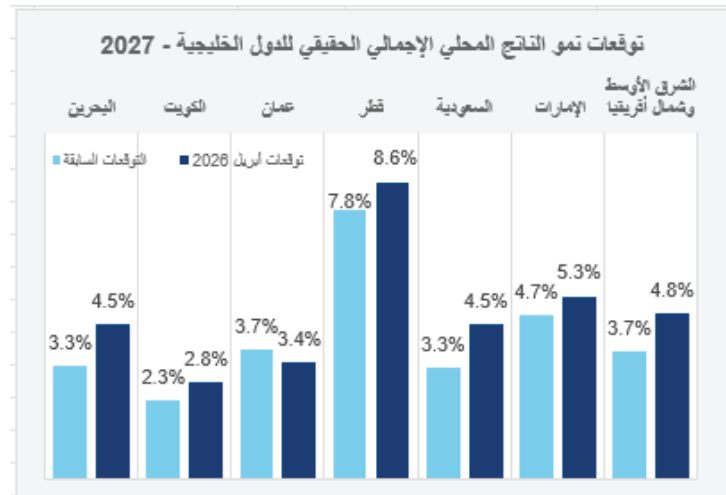
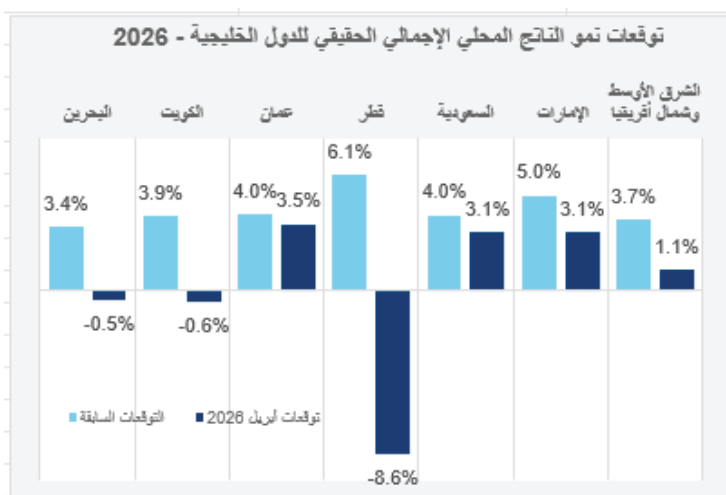
وشهدت توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مراجعة أكثر حدة، وتم خفضها بمقدار 280 نقطة أساس للعام 2026 لتصل إلى 1.1 في المائة، مدفوعة بصفة رئيسية بخفض توقعات النمو للدول المصدرة للنفط. كما تم تعديل توقعات العام التالي بالرفع بمقدار 80 نقطة أساس لتصل إلى 4.8 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى صعيد السعودية، تم خفض توقعات النمو بمقدار 140 نقطة أساس لتصل إلى 3.1 في المائة، في حين تم رفعها بمقدار 90 نقطة أساس لتصل إلى 4.5 في المائة في العام 2027.

واستناداً إلى بيانات أسواق العقود الآجلة، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 82.22 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026 و75.97 دولار أمريكي للبرميل في العام 2027. كما يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 21.4 في المائة نتيجة الاضطرابات في الإنتاج والنقل في منطقة الشرق الأوسط، ليصل متوسط سعر العقود الفورية إلى نحو 82 دولار أمريكي للبرميل. ومن المتوقع أن تتأثر أسعار الغاز الطبيعي بدرجة أكبر مقارنة بالنفط، نظراً لصعوبة استئناف الإنتاج ومحدودية الاحتياطيات البديلة. وقد ارتفعت الأسعار بشكل حاد في مارس 2026 بعد توقف الشحنات عبر مضيق هرمز، مما أدى إلى تعطل نحو 8.5 مليون برميل يومياً

توقعات بأن تتصدر قطر اقتصادات الدول الخليجية من حيث النمو بمعدل 8.6%



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2026



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2026

المدى المتوسط، من المتوقع أن تتقلص الاختلالات العالمية بشكل محدود فقط، حيث يدعم التوسع المالي في بعض الاقتصادات ذات الفوائض التراجم الدوري، في حين تستمر الاستثمارات المدفوعة بالتكنولوجيا في جذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، على الرغم من اعتدال وتيرتها تدريجياً. وعلى الرغم من أن تحسن الإنتاجية في الولايات المتحدة قد يساهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحسين الميزان التجاري، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي قوة الطلب المحلي واستمرار تدفقات رؤوس الأموال إلى بقاء عجز الحساب الجاري عند مستويات أعلى مقارنة بفترة ما قبل جائحة كوفيد-19.

من جهة أخرى، تم رفع توقعات نمو الواردات بمقدار 80 نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى 2.6 في المائة في العام 2026 و3.1 في المائة في العام 2027. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، فقد تم خفض توقعات نمو الواردات بمقدار 90 نقطة أساس ليبلغ 2.7 في المائة في العام 2026، قبل أن تتم مراجعته بالرفع بمقدار 40 نقطة أساس ليصل إلى 4.9 في المائة في العام 2027. وفيما يتعلق بالصادرات، من المتوقع أن ترتفع صادرات الاقتصادات المتقدمة بمقدار 40 نقطة أساس في العام 2026 و30 نقطة أساس في العام 2027، لتصل إلى 2.5 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، من المتوقع أن يتم خفض توقعات نمو صادرات اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية بمقدار 10 نقاط أساس في العام 2026، قبل أن يتحسن بمقدار 120 نقطة أساس في العام 2027، لتصل إلى 3.4 في المائة و5.4 في المائة، على التوالي.

4 في المائة قبل أن يعود إلى المستوى المستهدف بنهاية العام 2027. ويعكس هذا التراجع ثلاثي تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب الضغوط التي تدفع نمو الأجور نحو الهبوط نتيجة لضعف سوق العمل. وفي اليابان، من المتوقع أن يتراجع التضخم في العام 2026 مقارنة بالعام 2025، وأن يتجه تدريجياً نحو المستوى المستهدف بنهاية العام 2027، مع انخفاض أسعار الغذاء والسلع الأساسية.

أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي مؤقتاً ليتجاوز 2 في المائة في العام 2026، وأن يظل أعلى من المستوى المستهدف في العام 2027. كما يتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي بوتيرة أكثر تدريجية، لكنه سيظل فوق 2 في المائة حتى العام 2028. وفي الصين، من المتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً من مستويات منخفضة، في حين يتوقع أن يقترب التضخم في الهند من المستوى المستهدف مع تراجع أثر انخفاض أسعار الغذاء في العام 2025، والذي كان قد أدى إلى هبوط معدلات التضخم بوتيرة حادة.

حجم التجارة العالمية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو التجارة العالمية 2.8 في المائة في العام 2026 و3.8 في المائة في العام 2027، مع رفع التوقعات بمقدار 20 نقطة أساس و70 نقطة أساس مقارنة بمعدلات يناير 2026، بما يعكس بصفة رئيسية اتجاهات نمو الناتج العالمي. وتعكس هذه التوقعات تقديم الشحنات بوتيرة استباقية في المراحل المبكرة، إلى جانب تأثيرات الرسوم الجمركية، والتي تتلاشى تدريجياً مع تكيف الروابط التجارية وشبكات الإنتاج. وعلى

في العام 2027. ويعكس ذلك خفض التوقعات بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2026، ورفعها بمقدار 60 نقطة أساس للعام 2027، نظراً لكون المنطقة الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالصراع، مع توقع ان تشهد بعض التعافي في وقت لاحق، لا سيما الدول المصدرة للسلع الأولية. وعلى صعيد اقتصادات أوروبا الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن يسجل النمو 2.0 في المائة في العام 2026 و2.1 في المائة في العام 2027، مع خفض التوقعات بمقدار 30 نقطة أساس لكلا العامين. وفي روسيا، تم تعديل توقعات النمو ورفعها بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 1.1 في المائة، مع توقع استقرارها عند هذا المستوى في العام 2027، بدعم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 280 نقطة أساس للعام 2026، في حين تم رفع بمقدار 80 نقطة أساس للعام 2027، ليصل معدل النمو المتوقع إلى 1.1 في المائة و4.8 في المائة، على التوالي. وفي السعودية، تم خفض توقعات النمو بمقدار 140 نقطة أساس للعام 2026 لتصل إلى 3.1 في المائة، في حين تم رفعها بمقدار 90 نقطة أساس لتبلغ 4.5 في المائة في العام 2027. وشهدت معظم الدول الخليجية مراجعات بخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2026 مقارنة بتوقعات أكتوبر 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، أدى انخفاض الإنتاج والصادرات إلى مراجعة كبيرة بالخفض لتوقعات النمو للعام 2026، وذلك وفقاً لحجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والنقل، بالإضافة إلى مدى الاعتماد على مضيق هرمز وإمكانية الوصول إلى مسارات تصدير بديلة. ونتيجة لذلك، كان تباطؤ توقعات النمو خلال العام 2026 أكثر حدة في كل من البحرين وإيران والعراق والكويت وقطر، في حين كان الأثر أقل نسبياً في كل من عمان والسعودية والإمارات.

وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من قطر والكويت للعام 2026، إذ انخفضت بنحو 14.7- نقطة مئوية لتصل إلى -8.6 في المائة لقطر، وبمقدار 450 نقطة أساس لتصل إلى -0.6 في المائة للكويت. كما يتوقع أن ينخفض معدل النمو في البحرين بمقدار 390 نقطة أساس ليبلغ -0.5 في المائة في العام 2026. وفي المقابل، من المتوقع أن يبلغ النمو في الإمارات 3.1 في المائة (190- نقطة أساس)، في حين يتوقع أن يتراجع النمو في كل من السعودية وعمان بمقدار 90 نقطة أساس و50 نقطة أساس ليصل إلى 3.1 في المائة و3.5 في المائة، على التوالي.

أما بالنسبة للعام 2027، فمن المتوقع أن تتصدر قطر اقتصادات الدول الخليجية من حيث النمو بمعدل 8.6 في المائة بعد رفع توقعات نمو اقتصادها بمقدار 80 نقطة أساس، تليها الإمارات بنمو يبلغ 5.3 في المائة (60 نقطة أساس). كما يتوقع أن يصل النمو في السعودية إلى 4.5 في المائة (130 نقطة أساس)، تليها البحرين بمعدل نمو يبلغ 4.5 في المائة (120 نقطة أساس). ومن المتوقع أن تشهد الكويت مراجعة بالرفع بمقدار 50 نقطة أساس ليصل النمو إلى 2.8 في المائة، في حين كانت عمان الدولة الوحيدة ضمن الدول الخليجية التي شهدت مراجعة بالخفض بمقدار 30 نقطة أساس، مع توقع نمو يبلغ 3.4 في المائة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى النمو في العام 2027 في معظم الاقتصادات، على افتراض عودة إنتاج الطاقة وحركة النقل إلى مستوياتها الطبيعية خلال الأشهر المقبلة. إلا أن هذه التوقعات قد تكون عرضة للمراجعة في حال استمرار الصراع أو إعادة تقييم حجم الأضرار. وبالنسبة للدول المستوردة للسلع الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى خفض توقعات النمو بوتيرة معتدلة في عامي 2026 و2027. ويتباين حجم التأثير بين الدول المختلفة وفقاً لمدى تعرضها لأسعار الطاقة والسلع المرتبطة بها وواردات الغذاء، بالإضافة إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية الأساسية قبل اندلاع الصراع.

توقع ارتفاع معدلات التضخم

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الكلي العالمي من 4.1 في المائة في العام 2025 إلى 4.4 في المائة في العام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.7 في المائة في العام 2027. وتم رفع توقعات العام 2026 بمقدار 70 نقطة أساس، بما يعكس توقعات بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يعود التضخم الأساسي في الولايات المتحدة إلى مستوى 2 في المائة المستهدف بحلول العام 2027، مدفوعاً بالانتقال التدريجي لآثار ارتفاع الرسوم الجمركية، ومحدودية انتقال أثر ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب تباطؤ تضخم قطاع الخدمات في ظل توازن سوق العمل بصفة عامة، واستمرار نمو الإنتاجية بوتيرة قوية وإن كانت آخذة في الاعتدال، بما يدعم تراجع التضخم من جانب العرض.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفعت توقعات التضخم في المملكة المتحدة خلال العام 2025 نتيجة الزيادة لمرة واحدة في الأسعار المنظمة، ومن المتوقع أن يقترب مؤقتاً من مستوى

انتخاب مجلس إدارة لفترة الثلاث سنوات القادمة

مساهمو «كامكو إنفست» يوافقون على توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلوس للسهم

نمو الأرباح الصافية بأكثر من الضعف لتصل إلى 9.2 مليون دينار كويتي

إلى استقطاب عملاء جدد وتعزيز العلاقة مع العملاء الحاليين.

وقال صرخوه: «خلال العام، حققت الشركة أداءً قويا عبر جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك استقطاب العملاء ورؤوس الأموال وأداء المنتجات. ونجحت الشركة في استقطاب أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي عبر مختلف المنتجات والصفقات، في حين نمت الأصول المدارة بمقدار 626 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.9%، لتصل إلى 16.5 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2025. وكان عام 2025 عاماً مميزاً للاستثمارات المصرفية أيضاً، حيث نفذنا صفقات عبر دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 7.0 مليار دولار أمريكي، ليرتفع إجمالي قيمة الصفقات التي أدارتها الشركة منذ التأسيس إلى 48.3 مليار دولار أمريكي.»

وأضاف صرخوه: «عززت كامكو إنفست وبنك برقان شراكتها الاستراتيجية بعد استحواذ البنك على بنك الخليج المتحد، المساهم الرئيسي في كامكو إنفست. وتجمع هذه الشراكة بين مؤسستين تتمتعان بالخبرة العريقة وسجلات أداء متميزة، مما يمكنا من تقديم مجموعة متكاملة من الحلول الاستثمارية والخدمات المصرفية التجارية. وتعزز هذه الشراكة وصول العملاء إلى خدمات مالية شاملة، وتضعنا في موقع يمكننا من تحقيق نمو مستدام في سوق سريع التطور. كما حصلنا على تسهيلات مصرفية من بنك برقان بمبلغ إجمالي قدره 87 مليون دينار كويتي، موزعة عبر عدة أدوات لدعم الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية وإعادة التمويل.»

وواصلت صناديق الأسهم والمحافظ المدارة تحقيق أداءً فاق أداء مؤشرات القياس الخاصة بها. كما برزت صناديق الأسهم الكويتية المدارة من قبل كامكو إنفست ضمن أفضل الصناديق أداءً خلال العام. فقد حقق صندوق كامكو الاستثماري عوائد خلال العام بلغت 20.71% كما حصد ست جوائز ضمن فئات مختلفة من ليبر التابعة لمجموعة بورصة لندن، مما يؤكد الأداء الاستثنائي للصندوق واستمراره في تحقيق عوائد معدلة حسب المخاطر بشكل متنسق. ومع بداية العام، وسّعت كامكو إنفست حضورها في السوق السعودي من خلال إطلاق صندوقين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهما صندوق كامكو المرن للأسهم السعودية وصندوق كامكو للمرابحة بالريال السعودي. وتصدّر كل من صندوق كامكو للأسهم السعودية وصندوق كامكو المرن للأسهم السعودية من حيث الأداء في فئاتهم في السوق السعودي خلال عام 2025، وذلك استناداً إلى بيانات الأداء المنشورة على موقع تداول السعودية. وتعكس هذه الإنجازات قدرات الفريق الاستثمارية والنهج المنضبط في إدارة المحافظ.

وتطرق صرخوه إلى الاستثمارات البديلة، والتي تتضمن الاستثمارات العقارية والملكية الخاصة والمنتجات الهيكلية، حيث واصل الفريق توسيع منصته وتعزيز القيمة المضافة التي يقدمها للعملاء. وخلال العام، أطلق الفريق منتجات جديدة وأبرم شراكات رئيسية مما أسهم في تنويع قاعدة عروضه. كما تم توزيع 82.0 مليون دولار أمريكي على المستثمرين ضمن منتجاتها، مما يؤكد قدرة المنصة على تحقيق التخارجات وتوليد عوائد ملموسة.

وعززت كامكو إنفست حضورها في مجال الملكية الخاصة والاستثمار في القطاع التكنولوجي من خلال الاستراتيجية المبتكرة التي يتبناها صندوق JEDI المغلق، والذي تم استثمار معظم رأسماله. كما أطلق فريق الملكية الخاصة خلال العام صندوقاً تقنياً يركز

عقدت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، جمعيتها العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث وافق المساهمون على جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% (10 فلوس للسهم)، بقيمة إجمالية تبلغ 3.4 مليون دينار كويتي.

كما انتخب المساهمون مجلس إدارة لفترة الثلاث سنوات القادمة ضم كل من الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، والشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح، والشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح، وسامر محمد عماد عبوشي، وهيا أيمن بوذي (عضواً مستقلاً)، وريم سعود الهاجري (عضواً مستقلاً احتياطاً). واجتمع مجلس الإدارة المنتخب بعد انتهاء الجمعية العامة وتم انتخاب الشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح رئيساً لمجلس الإدارة والشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح نائباً للرئيس، كما تم تشكيل لجان مجلس الإدارة.

عقدت الجمعية العامة برئاسة رئيس مجلس الإدارة، الشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح، الذي استهل أعمال الاجتماع بالتعبير عن خالص الشكر والتقدير لكل من يسهر على حماية وطننا الغالي بكل شجاعة وإخلاص. كما تقدّم بأسمى آيات التعازي والمواساة لأرواح الشهداء الذين ارتقوا جراء العدوان الغاشم، سائلاً المولى عزّ وجل أن يتغمّدهم بواسع رحمته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل، وأن يحفظ الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة من كل مكروه.

وتلا طلال العلي تقرير مجلس الإدارة والذي تطرق إلى أهم أحداث العام 2025 التي شهدها العالم والإنجازات التي حققتها الشركة. واستعرض في كلمته أداء الأسواق العالمية خلال العام والتي شهدت أداءً قوياً ولكن غير متوازن، حيث حققت أسواق الأسهم أفضل عوائد لها منذ ستة أعوام، وذلك على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية، وتغير التوقعات بشأن السياسات النقدية. وسجلت الأسهم العالمية مكاسب مزدوجة الرقم بدعم من متانة النمو الاقتصادي، وقوة أرباح الشركات، وتيسير السياسات النقدية، واستمرار الاستثمارات في التقنيات التحولية، لا سيما الذكاء الاصطناعي.

وفي المقابل، سجلت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أداءً دون مستوى الارتفاعات العالمية، متأثرة بالتطورات الجيوسياسية وتراجع أسعار النفط، على الرغم من استمرار متانة الأسس الاقتصادية، مدعومة بمبادرات التنويع الاقتصادي، واستدامة نمو القطاعات غير النفطية، وقوة محفظة المشاريع طويلة الأجل. وقال طلال العلي: «حققت كامكو إنفست صافي ربح بلغ 9.2 مليون دينار كويتي (ربحية السهم: 26.78 فلساً) مقارنة بـ 4.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم: 12.72 فلساً) في عام 2024. وارتفع إجمالي الإيرادات خلال العام إلى 33.7 مليون دينار كويتي (25.4 مليون دينار كويتي في عام 2024)، في حين نمت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 10.3% لتصل إلى 18.6 مليون دينار كويتي، ما يمثل 55.2% من إجمالي الإيرادات خلال عام 2025.»

وأضاف: «نواصل تركيزنا على جودة الإيرادات من خلال تعزيز الإيرادات المتكررة من الأنشطة القائمة على الرسوم، والتي مثلت النسبة الأكبر من إجمالي الدخل خلال العام. ونحرص على تعزيز السيولة لدعم أعمالنا الأساسية المدرة للرسوم، وبالأخص إدارة

طلال العلي:

- **بفضل الأسس المتينة والفريق ذو الخبرة، نطل واثقين من قدرتنا على البناء على ما حققناه وتعزيز مكانتنا بين الشركات الاستثمارية الرائدة على مستوى المنطقة**

فيصل منصور صرخوه:

- **واصلنا خلال العام تعزيز علاقتنا الاستراتيجية مع بنك برقان وتم إطلاق عدد من المبادرات بين الجهتين خلال العام**

الأصول والاستثمارات المصرفية.»

وتتمتع الشركة بمركز مالي قوي، إذ بلغ إجمالي حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي الشركة الأم 69.5 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025. وفي مراجعتها الأخيرة في مايو 2025، ثبتت كابييتال إنتلجينس التصنيف الائتماني للشركة طويل الأجل عند مستوى «BBB»، والتصنيف قصير الأجل عند «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

من جهته، قدم الرئيس التنفيذي، فيصل منصور صرخوه، عرضاً مفصلاً حول الأداء التشغيلي للشركة خلال العام، الذي شهد تحقيق العديد من الإنجازات. فقد عمل مديرو الثروات مع مختلف قطاعات الأعمال لتقديم حلول واستشارات مخصصة للعملاء، مما أدى

بلغت الأصول المدارة 16.5 مليار دولار أمريكي بنمو بنسبة 3.9%

استقطاب أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي لعدد من المنتجات والصفقات



المنصة. فقد تم تطوير البوابة الإلكترونية لتشمل الوظائف التي يمكنها تطبيق كامكو إنفست، فيما يعمل الفريق على إطلاق منصة التداول الإلكتروني مميزة رئيسية ضمن التطبيق الشامل.

وفي الختام، أكد رئيس مجلس الإدارة مواصلة الشركة متابعة الآثار والتداعيات الاقتصادية التي تنتج عن النزاع العسكري في المنطقة والمخاطر الجيوسياسية وزيادة التقلبات في الأسواق المالية العالمية، مع التركيز على إدارة المخاطر بحكمة وحماية مصالح عملائنا ومساهميننا. وقال، «وبفضل الأسس المتينة والفريق ذو الخبرة، نظل واثقين من قدرتنا على البناء على ما حققناه وتعزيز مكانتنا بين الشركات الاستثمارية الرائدة على مستوى المنطقة».

كما توجه بالشكر للجهات الرقابية على توجيهاتها وتعاونها المستمر، وأعرب عن تقديره لثقة العملاء والمساهمين، مؤكداً أن دعمهم المتواصل هو الدافع الرئيسي وراء طموح كامكو إنفست لتحقيق المزيد من الإنجازات خلال السنوات القادمة.

عن كامكو إنفست:

تعد شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك (عامة) «كامكو إنفست» قوة مالية إقليمية غير مصرفية تتخذ من دولة الكويت مقراً لها وتتواجد في الأسواق المالية الإقليمية الرئيسية تأسست في عام 1998 ومدرجة في بورصة الكويت منذ العام 2003. كامكو إنفست هي شركة تابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» مستقلة إدارياً وتطبق أعلى معايير الحوكمة وخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

يبلغ حجم الأصول المدارة حوالي 16.5 مليار دولار أمريكي (كما في 31 ديسمبر 2025) في فئات أصول وأسواق مختلفة مما يجعلها أحد أكبر مدراء الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع كامكو إنفست بسجل حافل من صفقات الاستثمارات المصرفية بقيمة إجمالية تتجاوز 48.3 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها وحتى 31 ديسمبر 2025 في أسواق رأس المال وأسواق الدين والدمج والاستحواذ.

ومركزة على العميل تلبي الاحتياجات الاستثمارية المتطورة. وساهم هذا التوسع الاستراتيجي أيضاً في دعم نمو الإيرادات القائمة على الرسوم، وتعزيز استدامة ومرونة مصادر الدخل للشركة.

كما واصلت شركة الأولى للوساطة المالية، ذراع الوساطة المالية للشركة، توسيع قاعدة عملاتها من خلال الاستفادة من منصات التداول الإلكتروني. وبدعم من الأداء القوي لسوق الكويت للأوراق المالية، سجلت الأولى للوساطة زيادة بنسبة 55% في حجم التداول. كما حصلت الشركة خلال العام على رخصة الوسيط المؤهل بعد استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية واجتياز اختبارات السوق الشاملة بنجاح. وعززت كامكو إنفست التزامها بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن عملياتها التشغيلية، مركزة على رفاهية الموظفين، والشراكات المستدامة، وتمكين الشباب، والمشاركة المجتمعية من خلال الرياضة. واستمر برنامج التدريب للطلاب والخريجين لدينا في كونه ركيزة أساسية لهذه الاستراتيجية، حيث نما عدد المتدربين من 47 متدرباً في عام 2024 إلى 79 متدرباً في عام 2025. ويوفر البرنامج تجربة منظمة من خلال التناوب بين الأقسام، والإرشاد المهني، والتعرض العملي لمختلف الوظائف الأساسية في الشركة، مع مواصلة التركيز على مشاركة الكفاءات الكويتية. ويسهم هذا النهج في دعم تطوير الكوادر في المراحل المبكرة من مسيرتها المهنية، مع تعزيز استدامة قاعدة المواهب في القطاع المالي الوطني.

وفي إطار تقنية المعلومات والتحول الرقمي، بدأت الشركة خلال العام استخدام منصة Bloomberg AIM & PORT، وهي مجموعة متكاملة من الأدوات المخصصة لإدارة الأصول، تعمل على أتمتة وتبسيط عمليات المحافظ والصناديق والتداول. وبالتوازي مع ذلك، يواصل الفريق تطبيق نظام إدارة الأصول الأساسي، لوضع أساس يعزز المرونة التشغيلية، ويقوي الأمن والامتثال التنظيمي، ويمكن من التكامل السلس مع التقنيات الناشئة. كما عززت الشركة مسيرة التحول الرقمي لديها، مما حسن تجربة العملاء وقدرات

على شركات ما قبل الطرح العام في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أتم الاستثمار لصالح الصندوق في شركتين في المملكة العربية السعودية وهما: شركة فودكس، المنصة الرائدة إقليمياً في حلول التقنية السحابية وأنظمة المدفوعات لقطاع المطاعم، وشركة يونيفونك، المنصة البارزة التي تعزز التواصل والتفاعل بين الشركات وعملائها.

كما أبرم الفريق شراكة استراتيجية مع شركة فليكسام إنفست، التابعة لمجموعة نيويورك لايف لإدارة الاستثمارات، لتوسيع منصة الائتمان الخاص لتشمل استراتيجيات استثمارية تركز على التأجير. وتعزز هذه الشراكة تنويع عروضنا في مجال الاستثمارات البديلة وتتيح وصول أكبر إلى فئات أصول متخصصة. وقد تم إطلاق أول صندوق ضمن هذه الشراكة بنجاح وأنهى بنجاح الإغلاق الأول خلال العام، مما يمثل خطوة هامة في تطوير هذه الفئة من الأصول.

ورغم استمرار التحديات في أسواق رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة، كان عام 2025 عاماً استثنائياً للاستثمارات المصرفية، حيث نجح فريق الاستثمارات المصرفية في تنفيذ 14 صفقة بارزة بإجمالي قيمة بلغت 7.0 مليارات دولار أمريكي، مما يعزز مكانتنا الريادية في أسواق رأس المال. وشملت هذه الصفقات ثلاثة عشر إصداراً للصكوك والسندات بقيمة 6.7 مليارات دولار أمريكي للمؤسسات المالية والشركات في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، بالإضافة إلى صفقة واحدة لإدارة السيولة بقيمة 304 ملايين دولار أمريكي لشركة كويتية.

ويظل التوسع في الأسواق المالية والمراكز الإقليمية أولوية استراتيجية لدى كامكو إنفست. خلال 2025، واصلت كامكو إنفست التركيز بقوة على توسيع حضورها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز نمو أعمالها، تماشياً مع استراتيجيتها طويلة الأجل لتعزيز تواجدها في المراكز المالية والتجارية الرائدة. وقد وسّعت الشركة نطاق خدماتها وعززت قدراتها لتقديم حلول متكاملة

في إطار سعيه المستمر لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة

«وربة» يعزز الشمول المالي بإطلاق أول حساب توفير رقمي من نوعه لعملاء SiDi

لمساعدة عملاء SiDi على الإدخار بصورة تدريجية ومستدامة. كما يتيح حساب التوفير لعملاء SiDi الاستفادة من عوائد تحتسب وتعلن وفق ضوابط البنك وأحكام الشريعة الإسلامية، بما يدعم تنمية المدخرات تدريجياً ويسهم في تعزيز ثقافة الادخار على المدى المتوسط والطويل.

وأكد أشكناني في ختام تصريحه أن إطلاق حساب التوفير SiDi يعكس التزام بنك وربة بتقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة وموجهة، تجمع بين البساطة والمرونة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز تجربة عملاء SiDi ويرسخ مكانة البنك كجهة مصرفية سباقه في تطوير منتجات تخدم هذه الشريحة، وفي الوقت ذاته تساهم في رفع مستوى الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع.

الجدير بالذكر أن بنك وربة يعد من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.



حمد محمد أشكناني

وبيّن أشكناني أن الحساب لا يتطلب حدًا أدنى للادخار، كما يمكن للعميل إصدار بطاقة سحب آلي خاصة بحساب التوفير عند رغبته، بما يمنحه مرونة أكبر في الوصول إلى مدخراته وإدارتها، مؤكداً أن هذا المنتج صُمم خصيصاً

أعلن بنك وربة عن إطلاق خاصية فتح حساب التوفير لعملاء SiDi، في خطوة تُعد الأولى من نوعها في القطاع المصرفي الكويتي والمخصصة لهذه الشريحة، وذلك ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز ثقافة الادخار لفئات ذات الدخل المحدود التي غالباً ما لا تحظى بخدمات تمويلية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتها الخاصة، وتمكينهم من إدارة مدخراتهم بأسلوب رقمي بسيط وآمن ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبهذه المناسبة، قال حمد محمد أشكناني، مدير قطاع أول لإدارة التميز المؤسسي في بنك وربة: إن طرح حساب التوفير لعملاء SiDi يأتي انطلاقاً من حرص البنك على تطوير منتجات مصرفية موجهة تلبي بشكل مباشر احتياجات هذه الشريحة تحديداً، وتسهم في تعزيز مفاهيم الادخار والتخطيط المالي بطريقة عملية تتناسب مع طبيعة استخدامهم اليومي للخدمات المصرفية الرقمية.

وأضاف أن من أبرز مزايا الحساب سهولة فتحه وإدارته رقمياً بالكامل عبر تطبيق SiDi، ما يوفر تجربة مصرفية سلسة ومتكاملة، مشيراً إلى أن الحساب متاح حصرياً لعملاء SiDi الذين لديهم حساب فعال، ويتم فتحه كمنتج إضافي ضمن الحساب رقمي عبر التطبيق.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



عمومية شركة المتاجرة العقارية تصادق على توزيع أرباح نقدية بواقع 4% عن النصف الثاني من العام 2025

التأسيس والنظام الأساسي. وأضاف معرفي أن الشركة مستمرة بمنهجيتها واستراتيجيتها القائمة على أساس المحافظة على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية من حيث حجم وطبيعة الاستثمارات والتوزيع الجغرافي ضمن خطة عمل تهدف إلى الموازنة بين المخاطر والعوائد من خلال الدخول باستثمارات واعدة ومدرة للدخل بما يحقق الفائدة لمساهميننا. خلال العام 2025 بلغت نسبة انجاز أعمال توسعة وتطوير مجمع الرحاب 95% تقريبا والمتوقع أن يظهر الأثر الإيجابي لتلك التوسعة خلال العام 2026 من خلال زيادة الإيرادات التشغيلية والتدفقات النقدية بإذن الله.

واختتم عبدالفتاح معرفي تصريحه بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن يرزقها دوام الأمن والاستقرار في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ / صباح خالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.



عبد الفتاح معرفي

النصف الأول للعام 2025 بنسبة 3.5% أيضاً من القيمة الاسمية للسهم وعليه يكون إجمالي قيمة التوزيعات 7.5% لعام 2025. كما صادقت الجمعية غير العادية على تعديل أغراض الشركة من خلال تعديل عقد

صريح عبد الفتاح معرفي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المتاجرة العقارية ش.م.ك.مقفلة، عن انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة المتاجرة العقارية يوم الأربعاء الموافق 15 ابريل 2026 (شركة تابعة مملوكة بنسبة 79.2% للشركة التجارية العقارية) بنصاب حضور بلغ 97.85% من حضور المساهمين. وقد حققت شركة المتاجرة العقارية صافي أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2025-12-31 مبلغ قدره 6,546,487 د.ك (ستة ملايين وخمسمائة وستة وأربعون ألفاً وأربعمائة وسبعة وثمانون ديناراً كويتي) بزيادة بلغت 49.5% مقارنة بالعام 2024، كما أظهرت النتائج تحسن في جميع المؤشرات المالية حيث سجلت نمو في العائد على حقوق المساهمين وإجمالي الأصول ورأس مال الشركة بمعدل 40.5%، 41.2%، 49.5% على التوالي مقارنة بالعام السابق.

وصادقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4% من القيمة الاسمية للسهم الواحد عن النصف الثاني من عام 2025 علماً بأنه تم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن

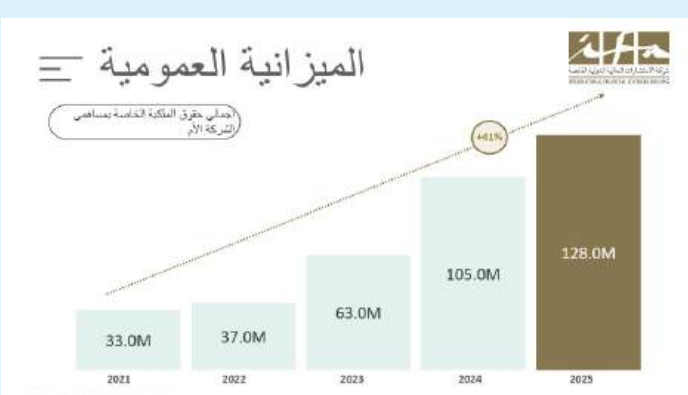
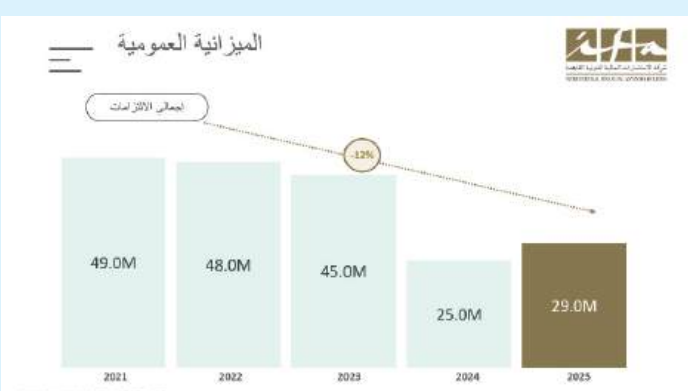
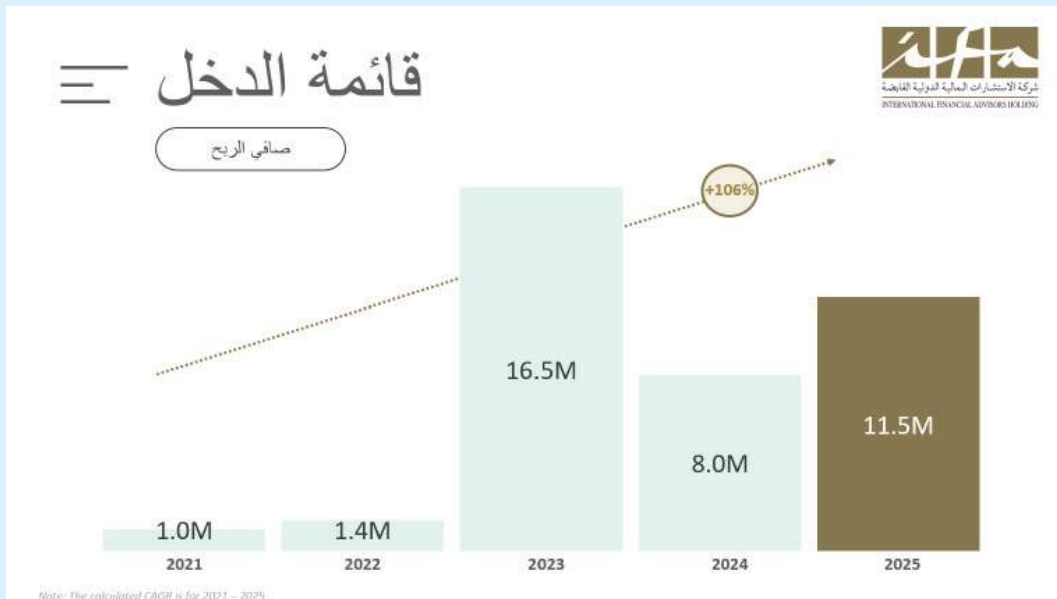
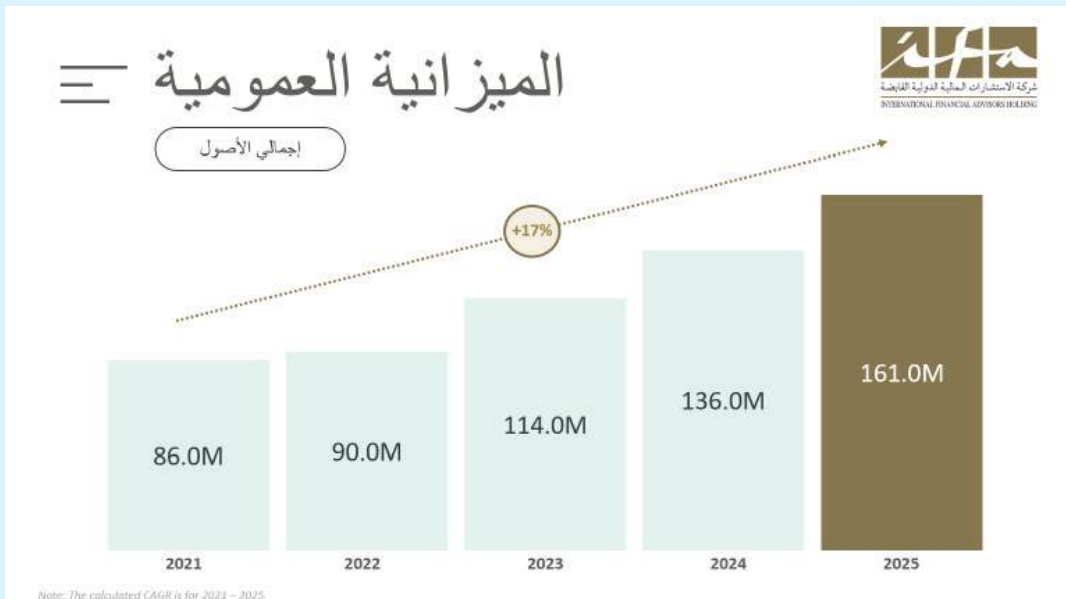
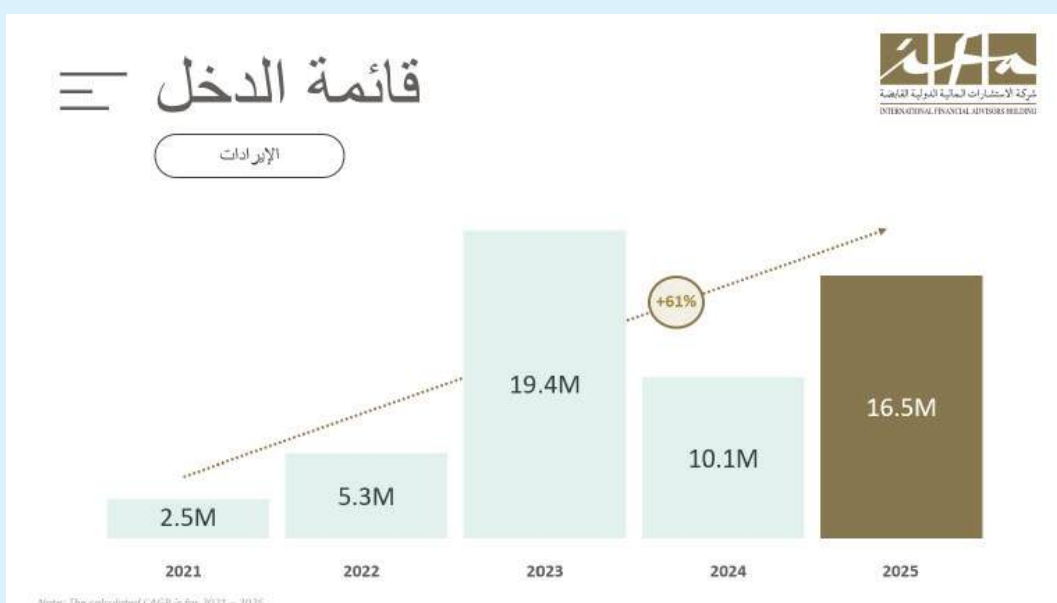
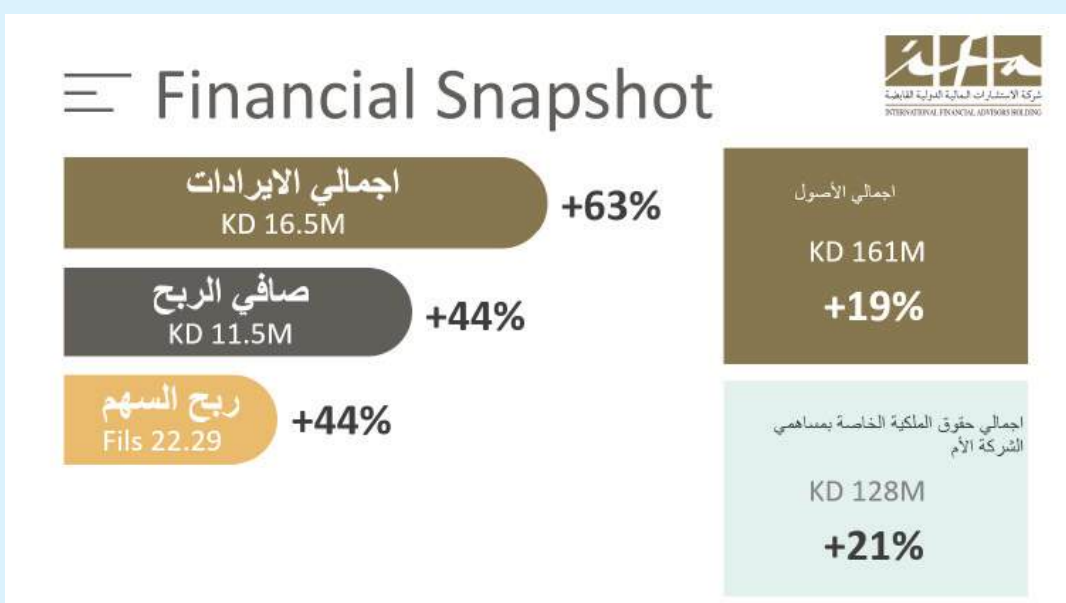
عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



ايففا تعقد أول مؤتمر للمحللين والمستثمرين للربع الرابع 2025



صالح صالح السلمي

عقدت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة أول مؤتمر للمحللين والمستثمرين للربع الرابع من عام 2025، والمنعقد يوم الأحد الموافق 05/04/2026 بعد ترقيتها للسوق الأول في بورصة الكويت.

وقد شارك في المؤتمر كلاً من رئيس مجلس الإدارة صالح صالح السلمي ونائب الرئيس التنفيذي -المالية علي الحاتي، وقد استهل المؤتمر صالح صالح السلمي بتقديم عرض موجز عن الشركة ولمحة عامة عن النتائج المالية لعام 2025.

حيث يعتبر هذا المؤتمر للمحللين والمستثمرين هو الأول الذي تقوم الشركة بعرضه وقد أسعدنا التواصل مع المحللين والمستثمرين بكل شفافية ووضوح، إنه من دواعي سرورنا أننا قد وفقنا بترقية الشركة «ايففا» إلى السوق الأول في بورصة الكويت والذي يعكس أداءنا المالي والتشغيلي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

اتخذت «ايففا» في عام 2024 قراراً استراتيجياً بإعادة هيكلة الشركة وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بهدف تخفيض الأعباء المالية على الشركة من خلال سداد جزء كبير من ديونها وكذلك اقتناص الفرص الاستثمارية والدخول في قطاعات مختلفة لتعزيز الأرباح وحقوق المساهمين ونتيجة لهذه الاستراتيجية قامت الشركة «ايففا» بتحقيق أرباحاً تشغيلية وصافي أرباح مستدامة.

الأداء المالي

زادت الأرباح السنوية بنسبة 44% لتصل إلى احدى عشر مليون وخمسمائة وعشرين ألف دينار كويتي مقارنة بثمانية ملايين وعشرين ألف دينار كويتي في السنة المنتهية في 2024. ونتيجة استثمارات الشركة الجيدة في الشركات الزميلة و(غير مسموع)، كما زادت إجمالي الأصول بنسبة 19% ليصل إلى 161 مليون دينار كويتي بينما زاد إجمالي الالتزامات بنسبة 13%

مشروع رئيسي وحيوي لدولة الكويت بمجرد انتهاء شركة أم الهيمنان من جميع أعمال البناء والتشييد الخاصة بالمشروع، وسيتم التشغيل التجاري للمحطة قريباً بطاقة إجمالية تبلغ خمسمائة ألف متر مكعب يوميًا، كما قامت هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بفتح باب العطاءات بشأن إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة باكتتاب ونقل ملكية الأسهم المخصصة للمواطنين الكويتيين حتى 30 أبريل 2026.

أما بشأن التحديات التي تواجه الإدارة في هذه الأونة، فإن ايففا على ثقة تامة بقدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مواجهة هذه التحديات والخروج منها بالنفع على الشركة ومساهميها.

وفي ختام المؤتمر أكدت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة حرصها والتزامها الدائمين على استمرار تواصلها المنتظم مع مساهميها وإطلاعهم بصورة منتظمة ودائمة على التطورات في الشركة من خلال مؤتمر المحللين الربيع سنوي.

لتصل إلى 28 مليون وستمائة وسبعين ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة 21% على أساس سنوي نتيجة زيادة رأس المال والأرباح المحتجزة لتصبح 128 مليون دينار كويتي.

أهم الانجازات التشغيلية

تقوم «ايففا» حالياً بدراسة العديد من الفرص الاستثمارية المدرة للدخل لتحقيق الاستفادة بالإيرادات والأرباح. وكالتزام الشركة تجاه المساهمين، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 10% عن عام 2025 أي 10 أسهم لكل 100 سهم. وفيما يخص استثماراتها الرئيسية فقد كان أداء شركة IFA في الفنادق والمنتجعات جيداً خلال عام 2025 نتيجة مشاريعها في دبي وجنوب أفريقيا حيث قامت الشركة بتعزيز وجودها في قطاعي العقارات الفاخرة والضيافة في جنوب أفريقيا بالإضافة إلى الأداء القوي الذي شهده قطاع الضيافة في دبي. أما فيما يخص استثماراتها في شركة أم الهيمنان لمعالجة مياه الصرف الصحي الذي يُعد

بنك برقان يعلن عودة سحب حساب كنز

البنك يستأنف سحب حساب «كنز» مع جوائز شهرية بقيمة 2,000 دينار كويتي وسحب نصف سنوي بـ 500,000 دينار وجائزة كبرى سنوية بـ 1,500,000 دينار

تنظيم السحوبات المؤجلة لعام 2025 لتتويج 282 فائزاً مع الكشف عن جدول سحب حساب عام 2026

ويحرص بنك برقان دائماً أن يضع العميل في مقدّمة أولوياته، حيث سيتأهل جميع العملاء الذين حافظوا على حدّ أدنى للرصيد بقيمة 200 دينار كويتي خلال فترة التوقف للدخول في السحوبات بأثر رجعي، بما يضمن استفادة جميع العملاء المستوفين للشروط من مشاركتهم.

وتُجرى جميع سحب حساب «كنز» مع استيفاء موافقة الجهات الرقابية ضمن أعلى معايير الشفافية والنزاهة والعدالة. ويخضع كل سحب لإشراف مدققين داخليين وخارجيين.

وباعتباره أحد أبرز منتجات بنك برقان ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، يواصل حساب «كنز» لعب دور محوري في تعزيز ثقافة الادخار تماشياً مع حملة «لنكن على دراية» التوعوية المصرفية، مع منح العملاء فرصاً مجزية للفوز على مدار العام. ويمكن للعملاء فتح حساب «كنز» بحدّ أدنى للرصيد يبلغ 200 دينار كويتي، حيث تزداد فرص الفوز مع كل 25 ديناراً كويتياً إضافية في الحساب.

ويدعو بنك برقان العملاء إلى متابعة حساباته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي للاطلاع على مواعيد السحوبات المقبلة ونتائجها، ويتمنى التوفيق لجميع العملاء في السحوبات وأن يكون لهم نصيب من الكنز.



بدر محمد علي

سابقاً، حيث سيحصل 20 فائزاً على مبلغ 2,000 دينار كويتي لكل منهم في السحوبات الشهرية، فيما سيحصل فائز واحد على 500,000 دينار كويتي في السحب نصف السنوي، وفائز واحد بالجائزة الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار كويتي في السحب السنوي.

تأكيداً على التزامه بالشفافية وترسيخ ثقة العملاء والوفاء بوعوده، أعلن بنك برقان عن عودة سحب حساب «كنز»، مشدداً على أن جميع الفرص السابقة محفوظة لأصحابها، مع استعداده لتنفيذ كافة السحوبات المؤجلة وفق جدول زمني منظم.

ومن المقرر إجراء السحوبات المؤجلة لتغطي الفترة من مارس 2025 وحتى أبريل 2026، وذلك على مدى خمسة أيام متتالية بين 19 و23 أبريل 2026 حيث سيتم تتويج 282 فائزاً، وتشمل السحوبات جميع العملاء المؤهلين، بما يضمن استفادتهم من كافة الفرص خلال فترة توقف السحوبات، في خطوة تعكس حرص البنك على تقديم تجربة مصرفية أكثر تميزاً.

وفي تعليقه على الإعلان، قال بدر محمد علي، مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان: «تعدّ ثقة عملائنا الركيزة الأساسية لكل ما نقوم به في بنك برقان. وتعكس عودة حساب «كنز» التزامنا بضمان تقدير كل عميلٍ مؤهلٍ وعدم ضياع أي فرصةٍ مستحقة. من خلال تنفيذ جميع السحوبات المؤجلة ضمن جدول زمني واضح وشفاف».

وستشمل السحوبات المؤجلة جميع السحوبات الشهرية ونصف السنوية والسنوية، بما يوفر للعملاء فرصاً متعددة للفوز بمختلف الجوائز. وستبقى قيمة الجوائز كما هي

سحوبات كنز ردت لك من الكنز نصيب



السحب السنوي
1,500,000
د.ك

بنك الخليج يودع 3 ملايين دينار في حساب مليونيري الدانة لعام 2025

بواقع مليوني دينار في حساب نادية السليمانى ومليون دينار للدكتور محمد بشير



الفائز بجائزة المليون دينار الدكتور محمد جاسم يتوسط نجلده العيسى وباسل الأسد



الفائزة ونجلده العيسى يتوسطان من اليمين المدير التنفيذي في إدارة التسويق مها الهزاع ومن اليسار مساعد مدير عام الخدمات المصرفية المميزة



صورة جماعية للفائزة مع عائلتها إلى جانب نجلده العيسى وباسل الأسد

منذ عقود، والتي أخبرته أن فرص الفوز في سحبات الدانة هي الأفضل بين السحوبات في الكويت.

سحوبات الدانة

منذ عقود، والتي أخبرته أن فرص الفوز في سحبات الدانة هي الأفضل بين السحوبات في الكويت. من جانبها، قدمت رئيس التسويق في بنك الخليج التهنية والتبريكات لمليونيري الدانة عن عام 2025، مؤكدة حرص بنك الخليج على توفير تجربة مصرفية استثنائية ومميزة للعملاء، بالتوازي مع دوره المجتمعي في مكافأة المدخرين وتشجيع ثقافة الادخار. ونوهت إلى أن بنك الخليج يوفر خدمات مميزة للعملاء من أصحاب الثروات ترقى إلى طموحات كل من يتطلعون إلى ما هو استثنائي، من خلال التزامه بتوفير خدمات ومنتجات نوعية، إلى جانب توفير الدعم والاستشارات الاستثمارية المتخصصة.

وأشارت إلى أن قطار الجوائز في بنك الخليج متواصل، وما زالت هناك العديد من الفرص للفوز في السحوبات المقبلة، سواء في السحوبات المتبقية لعام 2026، أو السحوبات بجلتها الجديدة التي يبدأ تطبيقها اعتباراً من شهر سبتمبر المقبل، والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى

3,500,000 دينار، وتتضمن الجائزة الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار، والجائزة نصف السنوية بقيمة 1,000,000 دينار، وخمسة فائزين بجائزة بقيمة 200,000 دينار لكل منهم، في خمس سحبات مختلفة على مدار العام.

وأضافت: نحن متحمسون لمواصلة مكافأة عملائنا على الادخار في حساب مليونير الدانة، ونشجع الجميع على مواصلة الادخار في حساباتهم وزيادة فرصهم بالفوز في السحوبات المقبلة، مشيرة إلى أن حساب مليونير الدانة متاح لمختلف فئات المجتمع من الكويتيين وغير الكويتيين من مختلف الأعمال، ويتم فتح الحساب من خلال زيارة الفرع أو عبر التطبيق بقيمة 200 دينار، شرط الاحتفاظ بالمبلغ نفسه للتأهل تلقائياً للدخول في سحبات مليونير الدانة المقبلة، بما فيها سحب المليون دينار، علماً أن تاريخ 8 يوليو المقبل سيشهد الإعلان عن مليونير جديد.

ويشجع بنك الخليج عملاء حساب مليونير الدانة على التوفير من خلال حساب مليونير الدانة وزيادة فرص ربحهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب.

استقبل بنك الخليج المليونيرة نادية عطا الله سعد السليمانى، الفائزة بأكبر جائزة نقدية في العالم بقيمة مليوني دينار، وذلك في السحب السنوي الكبير لحساب مليونير الدانة المؤجل عن عام 2025، والذي جرى مؤخراً في المقر الرئيسي للبنك، تحت إشراف مكاتب تدقيق عالمية، وتم بثه على الهواء مباشرة من خلال منصات التواصل الاجتماعي للبنك.

وكان في استقبال المليونير رقم 25 في تاريخ سحبات حساب مليونير الدانة في فرع الخدمات الخاصة بفرع الكريستال كل من نائب مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية باسل الأسد، ورئيس التسويق نجلده العيسى، وعدد من مسؤولي البنك.

وعقب الانتهاء من إجراءات تسليم الجائزة، وإيداع مبلغ الجائزة بقيمة مليوني دينار في حسابها الشخصي، عبّرت الفائزة وعدد كبير من الأهل والأقارب الذين رافقوها أثناء زيارتها للبنك عن فرحتهم بهذا الحدث الاستثنائي، معربين عن شكرهم لبنك الخليج الذي يحرص دائماً على مكافأة عملائه، ومشيدين بالمستوى العالي من الشفافية والنزاهة في الإجراءات المتبعة في السحب.

ونصحت الفائزة الجميع بفتح حساب مليونير الدانة، ليكونوا مكانها في أحد السحوبات المقبلة، مستعرضة تجربتها في التوفير من خلال حساب الدانة، وداعية الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها وشيوخها ويديم عليها نعمة الأمن والأمان.

وكان البنك قد استقبل الدكتور محمد جاسم بشير أحمد، الذي تُوجَّ بجائزة المليون دينار في السحب نصف السنوي المؤجل لعام 2025، والذي حضر إلى مقر البنك عقب تلقيه الاتصال على الهواء مباشرة بخبر الفوز، ليصبح المليونير رقم 24 في تاريخ سحبات حساب مليونير الدانة.

واستعرض الدكتور محمد جاسم مشاعره عقب تلقيه خبر الفوز، ورحلته الموفقة مع حساب مليونير الدانة، مشيراً إلى أن فتح حساب الدانة كان نصيحة من والده، التي تعيش في الكويت

أكد أن النمو المحلي يعكس قوة المنتج السياحي واستدامة الاقتصاد

حميدان: التوترات الجيوسياسية العالمية تعزز توجه السعوديين نحو الوجهات المحلية

122 مليون سائح و300 مليار ريال إنفاق سياحي في 2025.. والمملكة ترسخ موقعها كمركز ربط جوي ووجهة متكاملة للتجارب السياحية

أثر السياحة الداخلية الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالاستثمار الفندقية، بين حميدان أن استمرار الطلب الداخلي المتنامي يمنح المستثمرين رؤية واضحة حول جدوى مشاريعهم، ويُحفز تطوير منتجات ضيافة متنوعة تشمل الفئات الفاخرة والمتوسطة والعملية. كما يشير هذا النمو إلى استعداد المملكة لتعزيز تنافسية القطاع السياحي وخلق بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتطوير السياحة.

وتابع قائلاً: «الطلب الداخلي المستقر والمتزايد يوفر فرصة لتعزيز التجارب المتخصصة، مثل السفر العائلي، المغامرات الجبلية، الرحلات الثقافية، والمنتجات البحرية، وهو ما يخلق تجارب سفر شاملة ومتنوعة تتناسب مع مختلف أنماط المسافرين». وأكد أن هذا التوجه يعزز مكانة المملكة كوجهة سياحية متكاملة تقدم خيارات مبتكرة ومميزة على مدار العام. وعن التحديات المستقبلية، شدد حميدان على أهمية الاستثمار في زيادة الطاقة الاستيعابية خلال مواسم الذروة، وتوسيع نطاق التجارب السياحية المتخصصة، مع تعزيز جودة الخدمات والبنية التحتية. وأضاف: «هذه الجهود ليست فقط لتلبية الطلب المحلي المتنامي، بل أيضاً لتثبيت مكانة المملكة عالمياً كوجهة سياحية موثوقة وأمنة ومرنة».



مأمون حميدان

وأوضح حميدان أن نمو السفر الداخلي يعكس أيضاً قدرة القطاع على تحقيق كفاءة اقتصادية مزدوجة، إذ يوفر للمسافر خيارات أقرب وأكثر مرونة من حيث الوقت والميزانية، بينما يعزز على مستوى القطاع معدلات التشغيل والاستدامة طوال العام، ويدعم سلاسل القيمة المحلية من ضيافة ونقل وتجارب ومطاعم وترفيه. ولفت إلى أن إجمالي الإنفاق السياحي المحلي والوافد بلغ نحو 284 مليار ريال في 2024، بزيادة 11% على أساس سنوي، مما يُظهر

يزال يواجه تحديات تتعلق بزيادة الخيارات عبر مختلف الشرائح السعرية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية خلال مواسم الذروة، إلى جانب تطوير التجارب المتخصصة التي تلائم أنماط المسافرين المختلفة. ومع ذلك، أوضح حميدان أن هذه التحديات تُعالج ضمن إطار وطني واضح لتطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبية الوجهات السياحية.

ومن بين أبرز الخطوات لتعزيز السياحة الداخلية، ذكر حميدان الشراكات بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، التي تهدف إلى توسيع نطاق العروض السياحية وتحسين تجربة الزائر. وأضاف: «برامج مثل صيف السعودية 2025 التي شملت أكثر من 120 شريكاً تُعد مثالا على هذا التعاون، إلى جانب اتفاقيات ومذكرات تفاهم لدعم الربط السياحي وتطوير التجربة، بما يعزز من جاذبية السفر المحلي». وتعكس هذه المؤشرات قدرة المملكة على تحويل السياحة الداخلية إلى ركيزة اقتصادية استراتيجية، حيث يتم دمج التجارب الترفيهية والثقافية والطبيعية ضمن رحلة متكاملة للمسافر، مع تحقيق أثر اقتصادي مستدام ينعكس على كافة القطاعات المحلية. ومع استمرار تطوير البنية التحتية وتعزيز جودة الخدمات، يبدو أن السوق السعودي للسياحة الداخلية أصبح قادراً على المنافسة عالمياً، مع ضمان تقديم تجارب غنية ومتنوعة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

مع استمرار التوترات الجيوسياسية في بعض مناطق العالم، والتي أعادت ترتيب أولويات السفر لدى الأفراد، شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً ملحوظاً في الإقبال على السفر الداخلي خلال الأشهر الأخيرة، مدفوعاً بزيادة وعي المواطنين والمقيمين بأهمية الاستفادة من التجارب المحلية المتنوعة.

وقال مأمون حميدان، الرئيس التنفيذي للأعمال في وِجْو، إن «السفر الداخلي في المملكة استفاد من مجموعة عوامل مجتمعة، ليس فقط الظروف الجيوسياسية، بل أيضاً التطور الكبير في المنتج السياحي المحلي، وتنوع الوجهات والتجارب، مدعوماً بمبادرات رؤية السعودية 2030 والاستثمارات المستمرة في القطاع السياحي. هذه العوامل مجتمعة أسهمت في زيادة الحركة السياحية المحلية بشكل لافت، حيث استقبلت المملكة نحو 115.9 مليون سائح محلي ووافد في 2024، متجاوزة مستهدفات 2030 قبل الموعد المحدد».

وأضاف حميدان أن «المسافر اليوم أصبح أكثر حساسية تجاه عوامل الأمان والمرونة وسهولة التخطيط، وهو ما دفع بعض المسافرين إلى إعادة توزيع اختياراتهم بين الوجهات الداخلية والخارجية، لكن الأهم أن هذا الواقع منح السياحة الداخلية فرصة أكبر لإبراز قوتها كخيار غني ومتجدد يوفر مزيجاً من الشواطئ والجبال والفعاليات الثقافية والترفيهية». وأشار إلى أن القطاع السياحي المحلي لا

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



SINCE 2015

www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟

نعم

لا

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«غرفة التجارة» تدعو لتعزيز التعاون اللوجستي مع السعودية



المدير العام لغرفة تجارة وصناعة الكويت رباح الرباح

أكد المدير العام لغرفة تجارة وصناعة الكويت، رباح الرباح، أمس ضرورة وأهمية تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون اللوجستي بين الكويت والسعودية، في ظل التحديات الاستثنائية التي تشهدها المنطقة، بما يسهم في ضمان استقرار الأسواق وتعزيز الأمن الغذائي.

جاء ذلك خلال استقبال الغرفة وفداً من ميناء «نيوم» السعودي، حيث استعرض الجانبان أبرز التطورات في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، إلى جانب مناقشة الفرص الاستثمارية المشتركة بين البلدين، وفق كونا.

وأوضح الرباح أن الجهات الحكومية في الكويت تبذل جهوداً مكثفة، إذ تواصل الأجهزة الأمنية عملها لحماية الوطن وصون أمنه، بالتوازي مع مساعي وزارة التجارة والصناعة لضمان انسيابية حركة البضائع وتيسير سلاسل الإمداد، بما يدعم توفر السلع الأساسية واستقرار الأسواق المحلية واستمرارية النشاط الاقتصادي.

وأشار إلى أن هذه الجهود تشمل البحث عن بدائل وحلول لوجستية فعالة، من خلال الاستفادة من موانئ إقليمية مثل ميناء الفجيرة وخورفكان وعبدالله وجدة، بما يعزز مرونة سلاسل الإمداد ويضمن استمرار تدفق السلع في مواجهة التحديات الراهنة. وفيما يتعلق بالتحديات الإقليمية، لفت الرباح إلى أن إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره أكثر من 30% من التجارة العالمية، يشكل تحدياً كبيراً أمام سلاسل الإمداد، ما يستدعي البحث عن بدائل استراتيجية لتأمين احتياجات السوق المحلي.

وأكد أن السعودية تمثل نموذجاً رائداً في تطوير قطاع الخدمات اللوجستية والنقل البحري، بوصفه إحدى ركائز دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن مشروع «نيوم» يجسد هذه الرؤية من خلال بنية تحتية متقدمة وموقع استراتيجي يربط أهم طرق التجارة العالمية.

وبيّن أن اللقاء يهدف إلى استكشاف الإمكانيات المتاحة وتسهيل الضوء على الفرص الاستثمارية المشتركة، بما يعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكداً حرص الغرفة على

توسيع نطاق التعاون ليشمل الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، دعماً للأمن الاقتصادي وتحقيقاً للمصلحة العامة.

من جانبه، أكد مدير عام تطوير الأعمال اللوجستية في ميناء «نيوم»، عبدالعزيز السلامة، أهمية تعزيز الشراكة بين الكويت والسعودية في مجالات الاستيراد والتصدير، وبناء منظومة متكاملة لسلاسل الإمداد.

وأوضح «السلامة» أن اللقاء يهدف إلى التعريف بإمكانات الميناء الحالية والمستقبلية، وفتح المجال للنقاش مع المستثمرين والمهتمين بقطاعي الاستيراد والتصدير، مشيراً إلى أن الميناء يتمتع بموقع استراتيجي يتيح الوصول إلى أسواق حيوية في شمال أفريقيا، إضافة إلى الأسواق الأوروبية

وشرق المتوسط، وربطها بالأسواق الآسيوية. بدوره، قال المدير التنفيذي لسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية في ميناء «نيوم»، يان ويليم، إن التطورات الإقليمية الأخيرة أسهمت في تعزيز مرونة الأنظمة والإجراءات، مبيناً أن الحكومة المصرية وافقت قبل نحو شهر على السماح للشاحنات الأوروبية بالعبور عبر أراضيها إلى ميناء سفاجا، ثم إلى ميناء نيوم وصولاً إلى دول الخليج.

وأضاف أنه تم تنفيذ أولى الشحنات عبر هذا المسار إلى الكويت والإمارات، مع تسجيل نحو 20 شحنة خلال الأسبوع الماضي، وسط توقعات بزيادة حجم العمليات تدريجياً، مؤكداً أن هذا المسار يمثل خياراً بديلاً مهماً لنقل السلع، خاصة سريعة التلف وعالية القيمة.

533 مليون دينار

فائض الميزان التجاري للكويت خلال ديسمبر

كشفت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت خلال شهر ديسمبر 2025، تراجع فائض الميزان التجاري 25.3% على أساس سنوي.

وبحسب البيان الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الأربعاء، بلغ الميزان التجاري في ديسمبر الماضي 532.94 مليون دينار، مقابل 713.83 مليون دينار بنفس الفترة من عام 2024.

وأوضح البيان أن الصادرات في ديسمبر الماضي انخفضت 8.7% إلى 1.72 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات 1.19 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 1.5% على أساس سنوي.

وتراجع في نفس الفترة حجم التبادل التجاري بنحو 4.8% ليصل بنهاية ديسمبر الماضي إلى 2.91 مليار دينار، مقارنة بنحو 3.05 مليار دينار في ديسمبر من العام السابق.

وتصدرت وفق التقرير الإمارات العربية المتحدة أهم الدول المصدر إليها (عدا السلع النفطية) في ديسمبر الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 69.87 مليون دينار.

واحتلت الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، بقيمة واردات بلغت 258.94 مليون دينار، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 150.01 مليون دينار، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة 90.87 مليون دينار، ورابعاً اليابان بواقع 65.64 مليون دينار. وبلغت الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 111.99 مليون دينار في ديسمبر الماضي، بينما كانت تبلغ 74.09 مليون دينار بالشهر المماثل من 2024، بارتفاع نسبته 51.2%.

وبلغت حصة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 6.5% خلال الشهر، في حين كانت تبلغ 3.9% في بالشهر المقارن بالعام الماضي.



وزير النفط الكويتي طارق الرومي ناقش مع وزير الصناعة الياباني سبل تعزيز التعاون المشترك

الشراكة الاستراتيجية التي تجمع دولة الكويت واليابان في قطاع الطاقة، وفق بيان مؤسسة البترول الكويتية. كما شد الطرفان على الأهمية البالغة لضمان أمن وسلامة الملاحة وحرية مرور الإمدادات عبر مضيق هرمز دون عوائق، باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار أسواق الطاقة العالمية.

وأكد الوزيران حرص البلدين على مواصلة تطوير علاقاتهما الثنائية وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة على مختلف الأصعدة.

أجرى وزير النفط الكويتي ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول طارق سليمان الرومي، أمس الأربعاء، اتصالاً هاتفياً مع وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان ريوسي أكازاوا، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نواف سعود الناصر الصباح، والعضو المنتدب للتسويق العالمي خالد الصباح.

وبحث الجانبان خلال الاتصال سبل تعزيز التعاون المشترك، والتنسيق حيال المرحلة المقبلة في ظل المستجدات الإقليمية الراهنة، مؤكداً عمق ومتانة

أرباح «بنك أوف أمريكا» تقفز إلى 8.6 مليار دولار في الربع الأول 2026

والتحول الهجومي في سياسة الاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب الانخراط الأمريكي المتزايد في توترات الشرق الأوسط، إلى ضغوط بيعية وحركة دوران واسعة في محافظ المستثمرين.

هذه البيئة المتقلبة دفعت إيرادات المبيعات والتداول في البنك للنمو بنسبة 13% لتصل إلى 6.4 مليار دولار، حيث كثف المستثمرون نشاطهم للتخارج من أسهم التكنولوجيا عالية النمو واللجوء إلى القطاعات الدفاعية و«أسهم القيمة».

مقارنة بنحو 7.4 مليار دولار (89 سنتاً للسهم) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقد استجابت أسهم البنك إيجابياً لهذه النتائج، حيث ارتفعت بنسبة 1.5% في تداولات ما قبل الافتتاح.

التداول.. الربح الأكبر من «الاضطرابات»

في الوقت الذي تلاشى فيه التفاؤل الذي ساد مطلع العام، تحولت تقلبات السوق إلى «فرصة ذهبية» لبنوك الاستثمار؛ فقد أدت المخاوف من فقاعة تقييمات الذكاء الاصطناعي،

قفزت أرباح «بنك أوف أمريكا» (Bank of America) خلال الربع الأول من عام 2026، مدفوعة بنشاط قياسي في وحدات التداول، حيث استفاد البنك من موجة التقلبات الحادة التي ضربت الأسواق العالمية نتيجة التحولات في السياسات النقدية وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

أداء مالي قوي يتجاوز التوقعات

سجل البنك صافي دخل بلغ 8.6 مليار دولار (ما يعادل 1.11 دولار للسهم) في الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس،

«بلاك روك» تدعو المستثمرين لتنوع محافظهم في صناديق التحوط

حثت مجموعة «بلاك روك»، أكبر مدير للأصول في العالم بقرابة 14 تريليون دولار، المستثمرين على تنوع استثماراتهم عبر استراتيجيات متعددة في صناديق التحوط، في ظل تزايد وتيرة تقلبات الأسواق الناتجة عن تطورات الذكاء الاصطناعي والاضطرابات الجيوسياسية.

وفي تقريرها الربيعي لصناديق التحوط الصادر الأربعاء، أكدت الشركة ضرورة شفافية العوائد ومراقبة المخاطر المترابطة داخل المحافظ، خاصة مع تزايد استخدام الرافعة المالية في المنصات متعددة الاستراتيجيات التي قد تضاعف من حدة التقلبات.

يأتي هذا التحذير بعد أن تكبدت صناديق التحوط العالمية الشهر الماضي أشد خسائرها الشهرية من أربع سنوات، متأثرة بتداعيات حرب إيران التي عصفت بأسواق الأسهم والسندات. وأظهرت أبحاث لـ«جولدمان ساكس» أن الصناديق ردت على ذلك بسحب استثماراتها وبيع الأسهم بأسرع وتيرة منذ 13 عاماً. ونصحت «بلاك روك» المستثمرين بإجراء اختبارات أداء لمحافظهم، وجني أرباح الأصول عالية المخاطر، والبحث عن صناديق تدر عوائد مستقلة عن اتجاه السوق. وأشارت إلى أن الملاذات الآمنة التقليدية، كالسندات طويلة الأجل والذهب، فقدت فعاليتها هذا العام مع تصاعد مخاوف التضخم إثر ارتفاع أسعار النفط، مما يفتح آفاقاً جديدة وفرصاً استثمارية أوسع لصناديق التحوط.



استقرار بيتكوين أعلى 74 ألف دولار مع ترقب استئناف المفاوضات

أغلقت مؤشرات «وول ستريت» على مكاسب ملحوظة. وتلقت الأسواق دعماً مزدوجاً من تلميحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بإمكانية استئناف المحادثات مع طهران، رغم استمرار الحصار البحري الأمريكي، إلى جانب بيانات أسعار المنتجين الأمريكيين التي جاءت أقل من التوقعات، مما خفف المخاوف بشأن إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وتشير البيانات إلى استمرار كبار المستثمرين في تجميع العملة التي باتت تتفاعل بشدة مع التطورات الجيوسياسية والاقتصادية الكلية.

حافظت بيتكوين على مكاسبها واستقرارها أعلى مستوى 74 ألف دولار خلال تداولات أمس الأربعاء، مستفيدة من تحسن معنويات المخاطرة عالمياً والأمال المتجددة بإحياء المسار الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران.

وتراجعت العملة المشفرة الأبرز عالمياً بنسبة طفيفة بلغت 0.7% لتسجل 74,018 دولاراً، بعد أن لامست لفترة وجيزة حاجز 76 ألف دولار قبل أن تحد عمليات جني الأرباح من اندفاعها القوي.

وتزامن هذا الأداء مع انتعاش أسواق الأسهم العالمية؛ حيث

نتائج «مورجان ستانلي» تتجاوز التوقعات الربع الأول بحجم إيرادات بلغت 20.58 مليار دولار

وقفزت إيرادات الخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 36% إلى 2.12 مليار دولار، متماشية تقريباً مع التقديرات، مدفوعة بارتفاع رسوم صفقات الاندماج والاستحواذ، إضافة إلى إصدار الأسهم والسندات.

فيما ارتفعت إيرادات إدارة الثروات بنسبة 16% لتصل إلى مستوى قياسي عند 8.52 مليار دولار، مدعومة بارتفاع قيم الأصول وزيادة المعاملات المدرة للرسوم.

ويترقب المحللون تصريحات الرئيس التنفيذي، تيد بيك، بشأن توقعات الأعمال لبقية العام، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية العالمية.

الاستثمارية وإدارة الثروات.

وارتفعت إيرادات تداول الأسهم بنسبة 25% لتسجل مستوى قياسياً عند 5.15 مليار دولار، أي أعلى بنحو 450 مليون دولار من تقديرات «ستريت أكاونت»، مدفوعة بارتفاع أحجام التداول عبر أنشطة الأسهم العالمية، خاصة في خدمات الوساطة الرئيسية لصناديق التحوط وأعمال المشتقات. كما زادت إيرادات الدخل الثابت بنسبة 29% إلى 3.36 مليار دولار، متجاوزة التوقعات بنحو 540 مليون دولار، بدعم من تداول السلع الذي استفاد من تقلبات أسواق الطاقة خلال الفترة.

أعلن بنك «مورجان ستانلي» أمس، عن نتائج مالية فاقت توقعات المحللين، مدفوعة بأداء قوي لأنشطة التداول التي حققت إيرادات أعلى بنحو مليار دولار من المتوقع.

وبلغت ربحية السهم 3.43 دولار للسهم مقابل توقعات 3 دولارات، فيما حقق البنك إيرادات تقدر بنحو 20.58 مليار دولار مقابل توقعات 19.72 مليار دولار.

وقال البنك إن صافي الأرباح قفز بنسبة 29% ليصل إلى 5.57 مليار دولار، أو 3.43 دولار للسهم، فيما ارتفعت الإيرادات بنسبة 16% إلى 20.58 مليار دولار، بدعم من مكاسب في أنشطة التداول والخدمات المصرفية

أصول «المركزي القطري» ترتفع 3.19% الربع الأول 2026

340.7 مليون ريال، بنمو 2.28% عن مستواها في نهاية مارس 2025 البالغ 333.1 مليون ريال، بينما انخفضت 1.39% على أساس شهري.

وفي المقابل، فقد تراجعت قيمة الأرصدة لدى البنوك الأجنبية في ختام شهر مارس 2026 بنسبة 44.45% عند 15.61 مليار ريال، علماً بأنها كانت تبلغ 28.10 مليار ريال في نهاية الشهر المناظر من العام المنصرم، فيما ارتفعت 9.62% شهرياً.

ولفت المسح إلى تراجع حصة قطر لدى صندوق النقد الدولي 35.30% عند 195.4 مليون ريال، مقابل 302 مليون ريال في مارس 2025، كما انخفضت شهرياً بواقع 1.36%.

كما انخفضت قيمة سندات وأذون الخزانة الأجنبية 1.81% سنوياً إلى 120.66 مليار ريال، فيما ارتفعت 8.07% على أساس شهري، وانخفضت بند موجودات أخرى بـ 5.23% عند 49.66 مليار ريال، كما تراجع 19.53% شهرياً.



البنوك المحلية 12.28% عند 68.96 مليار ريال، مقابل 61.42 مليار ريال في مارس 2025، كما نمت 1.04% على أساس شهري.

ونمت ودائع وحقوق السحب الخاصة في نهاية مارس الماضي بنحو 2.89% عند 4.98 مليار ريال، مقارنة بـ 4.84 مليار ريال في ختام الشهر ذاته من عام 2025، فيما انخفضت شهرياً بواقع 1.58%.

وبلغت قيمة حصة قطر لدى صندوق النقد العربي في ختام الشهر السابق

3.67 مليار ريال (1.01 مليار دولار) قياساً بـ 324.9 مليار ريال (89.46 مليار دولار) مستواها في ختام عام 2025.

دعمت 4 عوامل النمو السنوي لأصول «المركزي» على رأسها الذهب الذي بلغ في ختام مارس 2026 نحو 60.83 مليار ريال، بزيادة 44.29% عن مستواه في الشهر المناظر من العام المنصرم البالغ 41.02 مليار ريال، فيما انخفض 14.55% شهرياً. وإلى جانب ذلك، ارتفعت الأرصدة لدى

كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة الأصول الإجمالية لمصرف قطر المركزي في ختام شهر مارس 2026 بنسبة 3.19% على أساس سنوي، بزيادة قيمتها 9.92 مليار ريال (2.73 مليار دولار).

بلغت قيمة الأصول الإجمالية لـ «المركزي» في ختام الشهر الماضي 321.23 مليار ريال (88.45 مليار دولار) - أدنى مستوى منذ نوفمبر 2025 - مقابل 311.31 مليار ريال (85.72 مليار دولار) بنهاية شهر مارس 2025، وذلك وفق مسح «المركزي» الصادر أمس الأربعاء.

وعلى الجانب الآخر، فقد أظهر المسح تراجع أصول «المركزي» بواقع 3.43% أو 11.41 مليار ريال (3.14 مليار دولار) عن قيمتها البالغة 332.64 مليار ريال (91.59 مليار دولار) في نهاية فبراير 2026.

كما انخفضت الأصول الإجمالية لـ «المركزي القطري» خلال الربع الأول من العام بنحو 1.13% بما يعادل

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يقر استراتيجية 2026-2030 بثلاث محافظ استثمارية

نستثمر
للأفضل

صندوق الاستثمارات العامة
PUBLIC INVESTMENT FUND

برئاسة سمو ولي العهد
مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة
يقر استراتيجية الصندوق
2026-2030

تحدد الإستراتيجية خارطة الطريق حتى عام 2030
مع مواصلة صندوق الاستثمارات العامة دوره في قيادة التحول الاقتصادي بالمملكة

تحقيق وتعظيم العوائد المالية
تعزيز كفاءة الاستثمارات
مشاركة القطاع الخاص

تنوّع استثمارات الصندوق على ثلاث محافظ استثمارية

محفظة الرؤية
المحفظة الإستراتيجية
المحفظة المالية

يرسخ الصندوق عبر إستراتيجيته مكانته كمستثمر على الصعيدين المحلي والدولي، يمتلك محفظة مؤثرة ومنوعة، ويساهم في الحفاظ على ازدهار المملكة الاقتصادية على المدى الطويل، وسيحافظ على الطابع الفريد لرؤيته ومهمته، من خلال التركيز على قيادة التحول الاقتصادي في المملكة وتحقيق العوائد المالية المستدامة.

المساهمين يتجاوز 7% على أساس سنوي منذ عام 2017.

• استثمار قرابة 750 مليار ريال (200 مليار دولار) محلياً في المشاريع الجديدة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025.

• المساهمة تراكمياً بـ 910 مليارات ريال (242.67 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2024، لتصل مساهمته قرابة 10% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة في عام 2024.

• إنفاق قرابة 590 مليار ريال (157.33 مليار دولار) في المحتوى المحلي خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2024.

• توسيع الحضور العالمي بافتتاح عدد من المكاتب لشركات تابعة حول العالم في آسيا وأوروبا وأمريكا، بهدف تعميق ارتباط الصندوق في الأسواق الدولية ذات الأولوية والاستثمار في القطاعات والصناعات والشركات التي ستشكل اقتصادات المستقبل.

• الحصول على تصنيفات ائتمانية مرتفعة من وكالات التصنيف الثالث الكبرى، ضمن نخبة محدودة من الصناديق السيادية التي تحمل تصنيفات مماثلة، إذ رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز تصنيف الصندوق إلى (Aa3)، مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما منحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني صندوق الاستثمارات العامة تصنيفاً مُمسداً طويل الأجل عند (+A)، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أقر مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة السعودي استراتيجية الصندوق للفترة 2026-2030، مستهدفاً تعظيم القيمة والعوائد، مع التركيز على بناء منظومات اقتصادية محلية أكثر تنافسية، ورفع كفاءة الاستثمارات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

وحسب بيان للصندوق، توزع الاستراتيجية استثمارات الصندوق على 3 محافظ هي «محفظة الرؤية» و«محفظة الاستثمارات الاستراتيجية» و«محفظة الاستثمارات المالية».

تستند «محفظة الرؤية» إلى 6 منظومات اقتصادية تشمل السياحة والسفر والترفيه، والتطوير العمراني والتنمية الحضرية، والصناعات المتقدمة والابتكار، والصناعة والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه، ونيوم، بما يستهدف رفع التكامل بين استثمارات الصندوق وفتح مساحة أوسع للشراكات مع المستثمرين والموردين المحليين والدوليين.

وقال محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان إن الاستراتيجية الجديدة تبني على ما تحقق في السنوات الماضية محلياً ودولياً، وتفتح فرصاً جديدة للاستثمار مع الصندوق في أصول ومنظومات اقتصادية.

خلفية الأداء

حسب البيان، فإن استراتيجيات الصندوق السابقة حققت ما يلي:

- زيادة الأصول المدارة من 500 مليار ريال (133.33 مليار دولار) عام 2015 إلى ما يفوق 3.4 تريليون ريال (906.67 مليار دولار) في عام 2025.
- استمرار تحقيق إجمالي عائد على

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

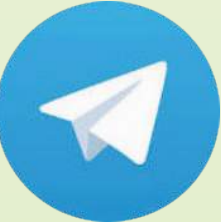
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox
YOUR BODY



Relax
YOUR MIND



Boost
IMMUNITY



Recover
FASTER



Strengthen
YOUR HEART



Renew
YOUR SKIN



☎ 97989059

✉ Sales@sunlightenme.com

🚚 Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

صافي الأصول الأجنبية للمركزي السعودي تقفز لأعلى مستوى في 6 سنوات

ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي «ساما» بنهاية شهر مارس 2026م للشهر الثالث على التوالي، ليقفز إلى أعلى مستوياته في 6 سنوات.

وزاد صافي الأصول الأجنبية لـ «ساما» بنهاية شهر مارس الماضي بنسبة 9.8% وبما يعادل 158.59 مليار ريال (42.29 مليار دولار) مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2025م. وبلغ صافي الأصول الأجنبية لـ «ساما»؛ بحسب المسح الصادر عن البنك المركزي، 1.776 تريليون ريال (473.53 مليار دولار) بنهاية مارس 2026م، وهذا يعتبر أعلى مستوى يصل إليه في خلال 6 سنوات؛ منذ أن سجل 1.844 تريليون ريال (491.84 مليار دولار) في فبراير 2020م.

وكان صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي يبلغ في شهر مارس من عام 2025م نحو 1.617 تريليون ريال (431.24 مليار دولار). وعلى أساس شهري، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي «ساما» بنهاية مارس الماضي بنسبة 4.56% وبتزايد تقدر بـ 77.48 مليار ريال (20.66 مليار دولار) عن قيمته بنهاية شهر فبراير 2026م والبالغة 1.698 تريليون ريال (452.87 مليار دولار).

وأظهر مسح البنك المركزي، ارتفاع حجم القاعدة النقدية بنهاية شهر مارس 2026 إلى 453.99 مليار ريال (121.06 مليار دولار)، مقابل 435.96 مليار ريال (116.26 مليار دولار) بنهاية الشهر المماثل من العام 2025م؛ لترتفع بنسبة 4.1% وبما يعادل 18.03 مليار ريال (4.8 مليار دولار).

وارتفع حجم القاعدة النقدية بنهاية مارس للشهر الرابع على التوالي، حيث كان يبلغ 440.11 مليار ريال (117.36 مليار دولار) بنهاية شهر فبراير، ومقارنة مع 432.96 مليار ريال (115.46 مليار دولار) بنهاية شهر يناير.

وترجع صافي المطالبات على الحكومة بنهاية مارس الماضي بنحو 10.5% على أساس سنوي، إلى 392.06 مليار ريال (104.55 مليار دولار)، مقابل 437.85 مليار ريال (116.76 مليار دولار) بنهاية الشهر ذاته من العام 2025م.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf